كما قال م. شامل حمدى وكيل أول وزارة البترول نحن نعتبر تكلفة الزيت الخام كحصة لمصر هو صفر وهى حصتى- والجزء الذى احسب عليه الدعم هو الجزء المستورد او الذى اشتريه من الشريك الاجنبى.

طارق نوير

شكرا للدكتور عبد الفتاح وشكرا للدكتور ممدوح على الورقة التى تحتوى على اسئلة جادة والحقيقة اننى سوف اتكلم فى ٤ نقاط بالتحديد.

بالنسبة لتعريف الدعم ببساطة هو فرق بين سعرين تكلفة وسعر بيع وسوف نتكلم عن Working definition القضية المهمة اننا لايجب ان ننظر لرقم الدعم المذكور على أنه عبء ولكنه وظيفة اساسية من وظائف الدولة .

النقطة التالية نظرا لان مصر تعتمد فى كل دعمها سواء سلعى ونتكلم عن الخبز أو السلع التموينية او البترول - على المكون الاستيرادى ، فوارد ان هذا الرقم يزيد وينقص طالما هناك الاهم من الارتفاع والانخفاض ، ينبغى على الحكومة ان تعرف المواطن مقدار الدعم الذى تدفعه له بنسبة معينه فالحكومة تدعم رغيف الخبز الذى تكلفته ١٥ قرش وتبيعه بـ ٥ قروش فهى تدعمه بنسبة ٧٠٪ ، لكن فى بنود اخرى كالبوتاجاز او الغاز الطبيعى تختلف النسب وليس هنماك وضوح للعقد الذى بين الحكومة والمواطن بحيث تقول سأدعمك بنسبة كذا بغض النظر ان الاسعار العالمية ترتفع وتنخفض.

النقطة الأخيرة والمهمة فى رأيى هى أولويات الانفاق اذا كنت اقول ان الدعم يتكلف تقريبا حوالى ١٨ مليار فاذا نظرت الى بنود الانفاق العام على قطاع النقل والاسكان والصحة والتعليم ، تقريبا الدعم يساوى هذه القطاعات وهنا يثار السؤال - وهذا يحتاج نقاشا وطنيا كبيرا - هل آخذ من الدعم وأعطى الصحة والتعليم ؟

فى رأيى انه لازال التعليم يحتاج ، ولازالت الصحة تحتاج القضية الخطيرة فى الدعم لكى ننظم اولوياتنا تتمثل فى انه لازال قطاع الطاقة الذى يمثل فوق ٦٥٪ هو المكون الكبير الذى يجب اصلاحه وحتى الآن على حسب معلوماتى لم تتم دراسة جادة قامت لأخذ منتجات البترول كل على حدة ، الكيروسين على حدة ، والبنزين على حدة ٨٠ ، ٩٠ ، ٩٢ كل على حدة ، تحتاج دراسة جادة ماهو تأثير تحرير اسعار منتجات البترول على تكاليف الصناعة ؟ وماهو أثرها على النقل؟ وماهو

اثرها على المستهلك العادى ؟

على سبيل المثال البنزين ليس هو المشكلة ، الثلاثة الكبار فى المنتجات البترولية هم البوتاجاز والغاز الطبيعى والسولار هما المشكلة، ولكن نظرا لحساسية البنزين الشعبية وهو الذى يمثل مصدر الاضطرابات فى كثير من الدول ولكن قيمته فى الدعم اقل من السولار والغاز الطبيعى والبوتاجاز، وأتوقف عند هذا القدر.

درويش مصطفى جلال

سوف اتكلم عن جزء واحد وهو الدعم السلعى على اساس انه يخص التموين ، لكن أود القول أن هناك مسألتين:

أولا : بالنسبة لسعر الرغيف كما قال المتحدثون إن رخص سعره - حيث لانستطيع رفع سعره من ٥ قروش الى سعره الحقيقى ١٥ قرشا - ادخل فى استهلاكه اناسا يستخدمونه كعلف للمواش والطيور ، لذلك فقد شعرنا بتوفر المعروض من الخبز مع ظهور مرض انفلونزا الطيور والقضاء على التربية المنزلية ، لكنا لانستطيع القضاء على هذه الظاهرة ، هل سنوزع العيش بالبطاقات ، لكن اذا ارتفع السعر ووصل الى مايوازى سعر العلف فهذا سيؤدى الى عدم استخدامه.

ثانيا : الدعم الخاص بالخبز ثابت منذ مايقرب من ٢٥ سنة ، ليس هناك زيادة فى الدعم، هذا يؤدى الى ان هناك مناطق لايتجاوز متوسط نصيب الفرد فى اليوم رغيف واحد ، ايضا السلع التموينية سعرها ثابت وتوع على البطاقة ونضمن توزيعه بالرغم من ان ارتفاع الاسعار مستمر ، بمعنى كان سعر كيلو السكر ٦٠ قرش عند تحديده كان سعر السكر الحر ٥٠ قرش ، الآن كيلو السكر الحر فى السوق سعره ٣ جنسهات وأكثر فهذا يؤدى الى وجود فجوة فى زيادة الدعم ، ونحن منذ عام ١٩٨٨ هناك اسر نود ضمها الى البطاقة التموينية ولانستطيع ذلك لعدم وجود دعم وشكرا.

محمد توفيق محمود :

بسم الله الرحمن الرحيم .. اذا ما تجاوزنا مسألة تعريف الدعم واعتقد أنها مسألة اجتماعية واقتصادية تناولها السادة المتحدثون وربما كان من الاسباب الكثيرة التى دعتنا للحديث عن ترشيد الدعم وجود الكثير من التشوهات وقد استعرض البعض الكثير منها فى القطاعات المختلفة ومن

اهمها عملاء الضمان الاجتماعي فلدينا كثير منهم ليس لهم بطاقات تموينية مع أنهم يعتبرون أكثر الناس احتياجا فى حين نجد مثلا - مع كل الاحترام - أن رئيس الوزراء لديه بطاقة تموينية .

الفكرة ونحن نتلكم عن ترشيد الدعم ومعاش الضمان الاجتماعى ، زاد معاش الضمان الاجتماعى خلال الخمس سنوات الماضية حيث كان الحد الادنى له ٥ جنيهات ماقبل عام ٢٠٠٠ ، فى عام ٢٠٠٠ وصل الى ٥٠ جنيها حيث تضاعف عشر مرات رغم أنه مبلغ هزيل ، فى عام ٢٠٠٥ اصبح الحد الادنى ٦٠ جنيها بدلا من ٥٠ جنيه والحد الاقصى ٨٠ جنيها والمستهدف ان يصل الى مليار جنيه كاعتمادات ونصل الى مليون اسره والمتحقق منهم الآن حوالى ٧٠٠ الف اسرة .

بالنسبة لفكرة وصول الدعم للمستحقين ، التوجه حاليا هو تحديد الجهات الأكثر احتياجا ، لدينا برنامج العمل بطاقة اسرة لعدد ٣ مليون اسرة خلال ٣ سنوات والتى يقوم بها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية مع مركز معلومات مجلس الوزراء مع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء من خلال مسح اجتماعى وخلال عدة اشهر ستظهر النتائج.

طبعا هم يسترشدون فى تحديد الاسر باستهلاك الكهرباء والناس اصحاب بطاقات التموين وقاعدة البيانات الخاصة بالتأمينات الاجتماعية باعتبار الدخل أو الاجور احد المعايير الهامة فى تحديد الفئات الاكثر احتياجا.

نحن لدينا ٧٠٠ ألف اسرة حاليا تحصل على معاش الضمان الاجتماعى ، من خلال ان هؤلاء الناس تتقدم ويعمل لها بحوث اجتماعية وبعض الفئات المتسحقه للمعاشات والمحددة بـ ٨ فئات : الأرامل والمطلقات واسرة المسجون والايتام و..الخ هى فئات محددة تأخذ معاش الضمان الاجتماعى لمن لا دخل له ، وطبعا هذا المعاش لايسجل له أى اشتراكات انما هو دعم مباشر من الدولة لهذه الفئات باعتبارها فئات محرومة.

ايضا التوجه ان الدعم لايكفى وحده كدعم مادى لكن ايضا يقابله رفع مهارات العاملين القائمين على تقديم هذا الدعم ، وهذا مهم جدا لتحسين مستوى الخدمة التى يؤديها ، وكذلك لابد من تنمية قدرات افراد هذه الفئات الاكثر احتياجا سواء كانوا معاقين او اسر تعانى من مشكلة البطالة او الفقر بصفة عامة .

أعتقد اننا فى وزارة التضامن الاجتماعى نتوجه هذا التوجه لترشيد الدعم وضمان وصوله لمستحقيه واتمنى من الله التوفيق وشكرا جزيلا.

فادية عبد السلام

الحقيقة لن اتكلم كثيرا لان الكثير من الزملاء تحدثوا فيما كنت اود أن أقوله ، لكن ابدأ مداخلتى بأننى بالأمس كنت أقرأ كتابا عن الدعم من منظور حقوق الانسان ، فاستلفت انتباهى ملاحظة اشار اليها د. طارق نوير وهى أن الهيئات الاقتصادية تحصل على مزايا وأن الدعم الذى يقدم لها ربما يفوق مايذهب للتعليم والصحة وهى المرافق الاساسية التى ينظر لها كحقوق اساسية للانسان وما اود التأكيد عليه ان نتائج اعمال هذه الهيئات على مدار السنوات السابقة قد اظهرت عجزا مستمرا بحيث تحولت الى عبء اضافى على الموازنة العامة للدولة بدلا من ان تكون اداه من ادوات تخفيف الاعباء .

لذلك فان النقطة التى اود التعليق عليها هى الخاصة بالدعم الصمنى ، حيث ننظر الى مسألة الدعم الضمنى باعتباره يمثل الفرق بين الاسعار المحلية والاسعار العالمية ونعتبر هذا نوعا من الدعم وتم ذكره بشكل صريح فى موازنة ٢٠٠٥/٢٠٠٦ ولكن لدى ملاحظة وهى انه باعتبار مصر دولة فقيرة لايتجاوز متوسط دخل الفرد فيها ٧٧٠٠ جنيه وذلك حسب تقرير المتابعة لعام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ الذى تصدره وزارة التخطيط فهذا الرقم للدعم لايعد كبيرا خاصة وان ارقام الدعم التى تدفعها الولايات المتحدة تظهر ارقاما فلكية ضخمة جدا وفى نفس الوقت يمنح الاتحاد الاوروبى دعما كبيرا من خلال السياسة الزراعية المشتركة للمنتجين الزراعيين فنحن لانبتدع شيئا عجيبا ونعتبره دعما ويتعين الا نسجل الفرق بين الاسعار المحلية والاسعار العالمية ونعتبره دعما طالما نحن دولة فقيرة والدول المتقدمة نفسها تدعم قطاعاتها وكذلك تدعم المستهلك. كذلك فالتحليل الصحيح كمكونات الدعم السلعى ينبغى ان يستبعد مفهوم الدعم غير المباشر لانه دعم دفترى .

الملاحظة الثانية اننى اتفق مع أ.د. كريمة كريم على أن أرقام الدعم لاتعكس الدعم الحقيقى اذا اخذنا فى اعتبارنا الزيادات المضطردة فى اعداد السكان ، وكذلك الزيادة التى حدثت فى مستويات الاسعار ومعدلات التضخم ويكفينا التدليل على صحة ذلك بارتفاع رقم الدعم مابين عامى ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٤ والذى يفسر بالتغيرات التى حدثت فى سعر الصرف فى يناير ٢٠٠٣ كما قالت د. كريمة بحيث كان معدل التضخم الذى نعرفه والذى سجلناه من خلال تقرير المتابعة لعام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ كان ١١,١٪ ثم انخفض عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ الى حوالى ٤,٨٪ ، وهذا معناه اذا كانت الحكومة بصدد تقديم مصارحة لاعطائنا الرقم الصحيح للدعم فعلا الذى يحصل عليه الفرد فلابد أن تأخذ فى

اعتبارها عند تحديد الدعم الحقيقى لكل فرد التضخم والتغيرات فى عدد السكان وليس مفهوم الرفاهية الاجتماعية الذى اخذت به بعض المجتمعات الغربية ولكن بمفهومنا نحن الذى يتمشى مع مستوى ومرحلة التنمية الاقتصادية التى نحن بصددها فلابد من هذه المكاشفة الحقيقية.

الملاحظة الثالثة نحن نتكلم عن موضوع الدعم وهناك من سبقونى واشاروا الى سوء الادارة الاقتصادية ، ونحن نتكلم عن دعم سلعى ولدينا بعض الدراسات تعطى بعض النسب والارقام ، هناك دراسة اعدها معهد بحوث الصحراء يذكر فيها ان المخلفات الزراعية فى مصر تقدر بنحو ٣٥ مليون طن سنويا ودراسة اخرى تقول ان الفاقد من الخضر والفاكهة بسبب الحشرات والقوارض والتلوث الميكروبيولوجى يعادل ٣٠٪ من المحاصيل فى الوقت الذى لاتزيد من النسبة العالمية عن ٦٪ كل هذه عناصر تؤدى الى تآكل القدرة الانتاجية .

هذا معناه اننا نقول اننا ندعم وفى نفس الوقت لدينا فواقد وهذه قضية مرتبطة بسوء الادارة الاقتصادية لمواردنا ثم نلجأ للاستدانه من العالم الخاجى والمؤسسات الخارجية ونتكلم عن الدعم وهكذا فان القضية قد تطرح بمدخل الترشيد فى الدعم من خلال حسن الادارة الاقتصادية لمواردنا وشكرا.

كريمة كريم

بالنسبة لاستخدام الخبز لأطعام الدجاج أو الماشية أود أن أذكر شيئا ، من الذى يقوم باطعام الدجاج أو الماشية الخبز؟ لابد أن ندرس ذلك ، فانا لو عندى مزرعة دواجن كبيرة أو أربى ماشية فى مزارع كبيرة فانا فى حاجة الى علف معين لكى اربى هذه الدواجن أو الماشية ، لكن الخبز الذى يستخدم فى هذا المجال يقوم باستخدامه الذين يربون فوق البيوت فى عشش فوق الاسطح ، مثل هؤلاء لايستطيعون شراء البروتين هنا أقول كاقتصادية انه عندما يستخدمونها لإطعام الدجاج لكى يستطيعوا ان يأكلوا منه مرتين فى الشهر ويبيعوا منه ، انما انت تحول دعم الخبز إلى دعم بروتين فأنت تحول دعما اقل تكلفة الى دعم اكثر تكلفة فهم من حقهم ان يأكلوا بروتين ، لذلك لانقول ان الخبز يستخدم فى العلف آسفه ، هل من حقهم اكل بروتين أم لا ؟

الأمر الثانى لو نظرنا للتكلفة ، أرى أنه لو الغى الدعم عن العيش ستحدث قلقلة اجتماعية وسياسية كبيرة ، لماذا؟ بالنسبة لسعر التكلفة من ١٥ قرشا الى ٥ قروش ، الفرق ٢٠٠٪ ، اذا

رفعنا هذا الدعم ماذا سيحدث؟

أولا ، العيش المدعم هو مسمار البطن للفقراء لان كل فرد يعيش على العيش ، تجد الناس سمينه الحجم لديهم فقر دم ، نعم لأنهم لايأكلون الا العيش ، اذا نظرنا الى ميزانية الاسرة ، ما ينفق بين الشرايح الدنيا والشرايح العليا ، عام ١٩٩٦/٩٥ ومع الاسف جهاز التعبئة والاحصاء يعمل شيئا ليس لطيفا ، فى البداية كان يذكر العيش المدعم وحده والعيش غير المدعم وحده فكانت سهلة فجمعهم فى احصاء عام ١٩٩٦/٩٥ ، كلما ارتفع دخل الفرد اشترى خبزا أكثر جودة وهذا معناه الاقلال من استخدام المدعم ، وبرغم هذا فى عام ١٩٩٦/٩٥ كان الفرد فى الفئات الدنيا عادة ينفق على الغذاء فى المتوسط ٩,٥٪ فى حين فى الفئات العليا ٧٪ وهذه النسبة من المدعم وغير المدعم ويمكن ان نقسمها الى نصفين لان المرتاح ماديا لا يقف فى طوابير.

النقطة الثالثة اى حل مطروح يمكن تطبيقه الا الخبز ، أعمل مخابز فى الاحياء الشعبية ، لكن نصيحة كاقتصادية ولى نظرة سياسية يجب ان ابعد عن رغيف الخبز مهما كانت التكلفة.

درويش مصطفى جلال

تعليقا على ماقالته د. كريمة انا لم اقل ابدا أننا سنرفع الدعم عن العيش ، والرفع غير وارد فى سياستنا ولكن بالعكس نحن طالبين حصة زيادة لرفع متوسط نصيب الفرد من رغيف الخبز فى المناطق الشعبية الفقيرة وشكرا .

عبد القادر دياب

لقد ورد فى الورقة المقدمة بيانات عن الدعم فى قطاع الصحة ، وقطاع التعليم ، وهنا أود الاستفسار من اين جاءت كلمة الدعم فى قطاع التعليم ؟ هل التعليم حاليا فى المدارس الحكومية أصبح خدمة مسعره بحيث ارتفعت تكاليفها مما استدعى دعمها ، أم الاصح القول بأنه انفاق على التعليم.

ممدوح الشرقاوى:

اولا لى بعض التعليقات على ماقاله د. عبد الفتاح الجبالى من أن الموازنة العامة تتضمن تفاصيل الدعم ، الحقيقة أنا لم انظر فى البيان الختامى الذى يلقيه الوزير فى مجلس الشعب ولكنه جاءنى من احد الزملاء ، ثم راجعته فى الموازنة العامة للدولة مراجعة جيدة وهى لاتتضمن ارقام الدعم

الا كبند ٤- بند الدعم ١٥ مليار ، وعند توزيع الاعانات، تكلمت عن الاعانات الاقتصادية التى سجلتها وكما هى مرتبة قطاع الزراعة ، النقل والمواصلات، التجارة، والتموين، الاسكان، التشييد، خدمات صحية ، القوى العاملة ، قطاع التأمينات والشئون الاجتماعية والتى بلغت قيمتها كما ذكرت فى المحور الاول ١٩,٧٩٩ مليار جنيه .

واذا كان الامر كما ذكر د. عبد الفتاح الجبالى انها نوع من الدعم فإنه من المهم ان يتم توضيح الفرق بين القيمتين.

عبد الفتاح ناصف

لى اقتراح ، كون أن الموازنة تشمل تفصيلات البنود الخاصة بالدعم او لاتشمل فأرى اخراجها من المناقشة ، ويمكن الرجوع الى المصادر الاصلية للتأكد من وجودها فى الموازنة من عدمه.

عبد الفتاح الجبالى

الموازنة العامة للدولة بها عدة امور ، هناك بيان يلقيه وزير المالية امام مجلسى الشعب والشورى ، هذا البيان يسمى البيان المالى يلحق به بيان احصائى يتضمن البنود العامة بمعنى عندى ٨ بنود فى المصروفات اصبحت ٤-٥ بنود بالتقسيمه الجديدة بشكلها العام وهناك مجلد آخر هو مجلد الموازنة العامة للدولة.

هناك ايضا الموازنة العامة لكل جهة من الجهات الداخلة فى الموازنة العامة للدولة وهناك بنود اخرى تسمى التأشيرات الملحقة بالموازنة العامة للدولة ، وهناك تأشيرات عامة وتأشيرات خاصة حين نتكلم عن الموازنة العامة للدولة ، كل هذه وثائق اذا أردت الرجوع الى الدعم الذى يذهب الى هيئة السلع التموينية اذهب الى موازنة هيئة السلع التموينية بالتفصيل آخر ثلاثة فعلى وآخر سنتين واحد متوقع وواحد تقديرى واذا كنت اتكلم عن هيئة البترول نفس الشىء.

شامل حمدى

الجزء الخاص بمصر أو حصة الهيئة له شريك له حصة حصة الهيئة هى التى توضع قيمة الزيت الخام بصفر وقيمة الغاز بصفر ويتم شراء جزء من نصيب الشريك الاجنبى الذى كان يأخذ نصيبه ويصدره ولكن احيانا اشتنرى جزء من هذا النصيب ليس بالسعر العالمى ولكن يحاسبنى بسعر معقول بمعنى الغاز له سعر ٢,٦٥ دولار لكل ١٠٠٠ قدم مكعب يباع فى امريكا بـ ٨ ، ٩ ، ١٦ دولار ،

فنحن وضعنا سقفا للسعر يخضع للمفاوضات بيننا وبين الشريك الاجنبى وذلك بعد زيادة الاسعار فى الفترة الاخيرة.

عبد الفتاح الجبالى

د. كريمة توقفت عند زيادة رقم الدعم الى ١٥ مليار جنيه ، هذه السنة هى التى أضفنا فيها ٧ سلع اساسية على البطاقة التموينية وهى الزيت والمسلى والارز والفول والعدس والمكرونه والشاى وبالتالى اذا حسبنا التكلفة سنجدها كبيرة.

ايضا تحدثت عن الكميات المستهكلة فى قطاع البترول ، لدينا الارقام ، هناك زيادة فى الكميات المستهلكة وليس زيادة فى الاسعار فقط ، بالعكس كانت الزيادة فى المنتجات البترولية كبيرة جدا بحيث جعلت الرقم يقفز الى اعلى .

كريمة كريم

سوف أتكلم عن السياسات المقترحة لكى نكون عمليين فى حكمنا على السياسات التى طرحتها الوزارة ، بالنسبة لالغاء الدعم وتحويله الى دعم نقدى ، وطبعا لقد اطمأنيت - وأرجو ان يكون هذا الكلام حقيقيا حيث إن من قالوا ذلك من الضمان الاجتماعى لكن القرارات تتغير بسرعة - أن دعم الخبز لن يمس بالفعل ، وأرجو ذلك.

لكن بالنسبة للتحويل الى الدعم النقدى ، اذا الغيت الاشياء الاخرى وابقى على دعم الخبز ، أنا آخذها كمعطاه لما قالوه حتى الآن على الاقل وتحدد من هم المستحقون للدعم ، صعب أن أحول الى دعم نقدى دون أن أحدد المستفيدين ، ولكى احدد المستفيدين فهذا لن يحدث فى شهرين أو ثلاثة فهى تحتاج الى Geographic Map ليس هناك شىء معمول بطريقة جيدة ، ومركز معلومات مجلس الوزراء عمل محاولة ولم يوفق وأرجو أن ننشىء هذه الخريطة بمتطلباتها فهذه لابد من عملها .

الشىء الثانى هذه الخريطة ستحدد لنا ليس على نطاق الاسرة ، ولكن لاطار معين ، لكن العاملين فى المجال الاجتماعى نزلوا ليحددوا بشكل اكبر فهذه ستحتاج اشهر ، لكن لقد عرفنا اننا نحتاج دعما ، هذا يحتاج دعم وهذا لا يحتاج دعما لكن كيف سيتم التوزيع وكيف يتم التوصيل ؟ سنجد ان - لأن هذه مؤشرات عامة حيث لاتوجد هذه الدراسة المحتاجين ليسوا موظفين لأقول سأرفع كذا أو عاملين لكى أدفع كذا وبالتالى آليات الصندوق الاجتماعى وخلافه بمعنى كل السياسات التى

تعملها مصر لمجابهة الفقر ، وجدت الآتى : البيانات كلها بيانات رسمية واذا وضعتها بجوار بعضها ، ان الجزء الذى يعطى للعمالة المؤقته وعمال القطاع غير الرسمى كان يغطى - وهناك عدة أنواع من الاعانات تعطى وليس الضمان الاجتماعى فقط - ٧٦٧ ألف عامل غير من يشملهم الضمان الاجتماعى من اجمالى ٥ مليون عامل بعنى انها تغطى ١٣ ٪ فقط ، ايضا الضمان الاجتماعى يغطى ٧٠٠ الف اسرة فقط وهى نسبة منخفضى الدخل الذى يمثل ٥٠٪ من الاسر فى مصر حوالى ٨ مليون اسرة ويمكن حساب ذلك بأنه يمثل ٢٪ أو ٣٪ من منخفضى الدخل.

اذا بحثنا عما يمنحونهم من أموال ومتوسط الانفاق المطلوب للاسر منخفضة الدخل فى مصر بناء على بيان الاسر الذى اعده الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء اتضح ان متوسط الانفاق بالنسبة للاسر منخفضة الدخل عام ٩٩/ ٢٠٠٠- كان ٤٣٠ جنيه شهريا ، كان الضمان الاجتماعى يغطى مبلغ ٤٤-٧٨ جنيه ومعنى ذلك ان مايحصل عليه هؤلاء لايمثل اكثر من ٨٪ من متوسط انفاق الاسرة بمعنى ان الضمان الاجتماعى لايمثل اكثر من ٨٪ مما يمكن ان يعيش عليه الاسر.

ما أود أن أقوله اننا لكى ننتقل الى الدعم النقدى فاننا ليس فى استطاعتنا تقدير التكلفة المطلوبة ، واذا كان ماقيل من الاحتفاظ بدعم العيش الذى يمثل نسبة كبيرة فى الوصول ليست مسألة سهلة ، اكثر حاجة ترتفع فيها التكلفة بمعنى امريكا مثلا عملت كوبونات ، تكلفة الطباعة لان عملية التحويل الى الدعم النقدى، درست من قبل وفى دول مختلفة ، هذا التحويل فيه تكاليف معينه ، والتحويل الى دعم نقدى يحتاج الى تكاليف ثم كيف يواكب الاسعار؟

نقول سأنظر الى معدل التضخم ، اقول اسفة ، معدل التضخم الموجود لايعكس الارتفاع الحقيقى لاسعار السلع التى تستخدمها هذه الفئات وهى التى تهمنى وحتى Refreshing يقسموا نصفين البيانات التى ترغب الوزارة لأسباب سياسية والتى اسميها تسيبس البيانات ، يعملوها لكى يعملوا شيئا آخر لمنخفضى الدخل ونحن ليس لدينا ذلك ، لكن قبل ان نلجأ الى هذا الوضع نستطيع ان نواكب ونحافظ على مستوى معيشة هذه الطبقات وهذا يحتاج مجهود لتحديد من الذى يدخل ومن الذى لايدخل.

نقطة اخرى عندما قالت الوزارة سوف ادخل الضمان الاجتماعى وأوسع العدد الى مليون، قالوا ان العدد المحتاج ٨ مليون وهذا رقم أمامه علامة استفهام ، سنبدأ بالمليون وهى كمرحلة اولى

ستترك عددا كبيرا من الفقراء لم يتم تغطيتهم بحاجتهم من السلع الاساسية ، حتى عدد ٨ مليون التى قرأتها فى الاهرام وكان لى عليها علامة استفهام .

سآتى للأرقام ، بالنسبة لوزارة التأمينات الاجتماعية كانت تعطى عددا معينا من المعاشات مختلفة ، عملت تجميعا لكل السياسات التى تقوم بها وزارة الشئون الاجتماعية بالاضافة الى دعم الغذاء حقيقيا ثم زيادة الضمان الاجتماعى بحيث تزيد الاعداد وتشمل كل الفقراء مع رفع القيمة التى تعطى لهم ، فاننى اقول اقتصاديا دون أن احسب الحسبة ان تكلفة الدعم على الميزانية ستفوق الدعم السلعى الحالى لذلك فان هذا قرار غير رشيد بأن نبدأ بمليون وهى فكرة ربما نقف عندها ونقول وماذا عن الآخرين ، اليسوا هؤلاء يعتبرون قنبلة موقوته فى ظل البطالة المنتشرة ومن حقهم ان يأكلوا مثل الآخرين وشكرا.

محمود عبد الحى

الحقيقة أرى أن جزءا كبيرا جدا من المناقشات والخلافات حول قضية الدعم جاء من تطبيقنا القاصر دائما لاى نظام ، قديما قلنا اشتراكية بدون اشتراكيين وبدون آليات للاشتراكية ، حاليا نقول اقتصاد سوق ، واقتصاد تنافسى و... و... دون استكمال لقواعد السوق الحقيقية ، كما يجب ان تكون.

لو أن عندى قواعد اقتصاد السوق الحقيقية شاملة نقابات منتخبة انتخابا حرا تدافع عن اصحاب المصالح المختلفة ، فيكون هناك التوازن فى المصالح بين رجال الأعمال والعمال والموظفين، كانت الاجور ستستقر عند مستوى يقارب تكاليف مستوى المعيشة ، وحتى الآن لم تتخذ خطوة عملية واحدة فى اتجاه حساب تكاليف المعيشة ، لنقول ماهو الحد الادنى للمعيشة ، فقضية الاخلال بقواعد اقتصاد السوق تنعكس حقيقة فى قضية الدعم ومناقشاته وتسمع الكثير جدا عن الدعم وعن محدودى الدخل و.. و... ومع ذلك أغلب الناس تئن من ارتفاع الاسعار وتكاليف المعيشة وعدم ملاحقة دخولهم لها .

قضية الدعم يجب أن نعالجها فى اطار اقتصاد السوق ، كما أنه لا يجب ان تشوه سياسة الدعم الاسعار أو المنطق الاقتصادى الرشيد ، موضوع الكهرباء وقد قالت د. كريمة انه شىء عظيم جدا ان نأخذ من الشرائح العليا لكى ندعم الشرايح الدنيا ، هذا يهدم منطق اقتصادى سليم هو ان من

يشترى بالجملة يأخذ سعرا ارخص ، بصراحة هذا يهدم منطقا اقتصاديا رشيدا ويفتح المجال لفساد وإفساد كبير لا أحد منا الا ويجد فاتورة الكهرباء بها قفزات لا ندرى لها سببا واضحا او معقولا لماذا يحدث ذلك؟.

نظام الشرائح فى تقديرى هو سبب انعدام الوضوح والشفافية فى هذا المجال ، علاوة على الارتفاعات غير المعلنة، ولاصلاح هذه الاوضاع واستعادة الثقة بين المواطن والمرافق العامة، كهرباء أو غيرها لابد من الفصل بين الاعتبارات الاقتصادية فى حساب التكاليف والتسعير، وسياسات الحكومة لدعم الفقراء.

نحن ارهقنا القطاع العام كما قال د. سمير وخسرناه وحلمناه بأهداف اجتماعية كبيرة ولم نقل له شكرا ولم نحسب هذه التكلفة الاجتماعية، حاليا هناك خلط كبير جدا بين سياسة تسعير بعض الخدمات وقضية الدعم، وأقرب شىء التليفونات المشترك القديم بدلا من ان تنزل تكاليف الخدمة وتكاليف الاتصال بالنسبة لى نفاجا برفع تكلفة الاتصالات والحجة ان شركة الاتصالات سوف تنشىء خطوطا جديدة وتبيعها ارخص ، ماهو ذنب المشترك القديم ؟ اذا هناك تشويه متعمد ، بحجة محدودى الدخل يضيع المنطق الاقتصادى فيجب ان لا يؤدى الدعم الى هذا التشويه لأنه يؤدى الى فساد واستهتار بالناس فى اشياء كثيرة .

نقطة اخرى مهمة جدا وهى أن تلجأ الدولة الى اعادة دراسة موقفها المالى أو المالية العامة للدولة من حيث الايرادات المحصلة أو المقدرة واعادة النظر فى نظام الضرائب مرة أخرى والنفقات التى يجب على الدولة ان تتحملها ، فى اعتقادى ان هناك اجهادا كبيرا جدا للدولة فهى لابد ان تخفض الضرائب لتشجع رجال الاعمال ، وتنازلت الدولة عن الشرايح التصاعدية فى الضرائب باسم العدالة الضريبية وبعد ذلك مطلوب من الدولة ان ترعى الفقراء ، وتصرف على التعليم وتنفق على الصحة وتنفق على المرافق العامة .. الخ وتبيع القطاع العام ولو بأبخس الاثمان ، من اين تأتى الدولة بايرادات لكى تنفق على كل هذه الاغراض؟

لابد ان يعاد النظر فى فلسفة السياسة المالية فى ضوء دور الدولة وما الذى تلتزم به الدولة اساسا والذى لاتلتزم به والذى تتدخل لحله من المسائل التى ليست ملتزمة بها يكون هذا دعمه هنا نستطيع ان نحدد الدعم بصفة قاطعة بهذه الطريقة.

اذا تكلمنا عن الدعم والسلع ، د. عبد الفتاح الجبالى اشار الى ان السبب الرئيسى للقفزة فى رقم الدعم هو ادخال ٧ سلع ، ومن الذى قال اننا نحتاج الى دعم ٧ سلع ؟ الدول المتحضرة تأتى لسلعة تمثل قاعدة النظام الغذائى وتثبت اسعارها ، فى فرنسا طوال فترة دراستى هناك كانت هذه السلعة هى البطاطس وربما لاتزال ، لايزيد سعر كيلو البطاطس عن فرنك ، تطلع تنزل يحرقوا المحصول ، يصدر ، يستوردوا ، السعر واحد وهناك صندوق تثبيت الاسعار ، ولا أدرى لماذا تنازلنا عن مثل هذه الافكار وكانت عندنا ، عندما وصل سعر البترول كما هو حاصل حاليا الى اكثر من ٦٠ دولارا ، لماذا لا آخذ ٥ دولارات من كل برميل وأضعها فى صندوق تثبيت الاسعار ؟ اذا القطن حصل وزاد فى سنة اعمل نفس الشىء اضع فى صندوق تثبيت الاسعار بحيث يخف الاعباء عن الدعم.

ايضا الافضل ان اختار من نمط الغذاء المصرى سلعة أو سلعتين وليكن العيش والفول واثبت اسعارهما ، بعد ذلك اذا حدث استحقاق للدعم لفئات اجتماعية معينة فليكن ذلك دعما نقديا مباشرا لهذه الفئات ، ولانجعل الدعم تكئة لخلط الاوراق وافساد الادارة الاقتصادية السليمة ، ويظل هناك التسعير الاقتصادى المضبوط ، واحافظ على المنطق الاقتصادى فى مجال الخدمات ، أمشى مع الاتجاه العالمى ، عندما اقول خصخصة ، الخصخصة فى شركة التليفونات ادت الى ارتفاع الاسعار ، فى الدنيا كلها الخصخصة تؤدى الى انخفاض الاسعار ، ونحن مترجمين هذا عن البنك الدولى فتجارب الدول توضح انه يشترط على من يأخذ الالتزام ان يخفض الاسعار ويحسن الخدمة ، نحن يحدث عندنا العكس ، نفس الشىء يسرى على المياه وغيرها.

اذا جئنا الى باقى السلع وجدت ان هناك اسعار الكهرباء مرتفعه على الناس الغلابة ، هنا الجأ الى الدعم النقدى مع السلعتين الاساسيتين اثبت الاسعار والباقى تدخل فى عملية الدعم النقدى ولا اعتقد اننا لن نستطيع معرفة المحتاجين ، الذى يريد أن يعرف المحتاجون هناك مكاتب شئون اجتماعية منتشرة فى جميع ارجاء الجمهورية يمكن ان تأتى بأسماء المحتاجين ، هناك كشوف دخول المستشفيات ، الاستمارة الاجتماعية لطلبة المدارس كل هذه وسائل يمكن ان تساعد فى معرفة اين يوجد الفقراء ، واين يوجد الناس الغلابة لكى نوجه لهم الدعم النقدى.

عندما تكلمت د. فادية بأن الدول المتقدمة تدعم ونحن نفعل نفس الشىء ، اضيف على كلام د. فادية فى هذه النقطة ان الدول المتقدمة لديها انضباط مالى جوهره ان الايرادات السيادية تكفى

لاداء الدولة لوظائفها بالكامل داخلا فيها قسط الدعم الذى له اغراض سياسية واجتماعية واقتصادية بحيث يجمع بين ثلاثة اغراض ، نواحى سياسية مثل مجموعة المزارعين بحيث لايعملون قلاقل فى المجتمع ، النواحى الاقتصادية الحفاظ على قطاع حيوى استراتيجى للاقتصاد ومن ثم للامن القومى للدولة ، وليس كما طلع علينا من افتى وقال ليس هناك سلعة استراتيجية وليس هناك قطاع استراتيجيى ، الجانب الثالث الجانب الاجتماعى بأن يكون هناك دعم لرعاية محدودى الدخل والفقراء و...و...الخ وبحيث تكون الأمور كلها واضحة .

المشكلة حاليا أننا نتكلم عن أرقام فلكية للدعم فى ظل عجز فى الموازنة العامة ، عجز للايرادات عن تغطية النفقات ، لذلك كان السؤال من البداية شخص مدين من أين له أن يدعم احدا ؟ الا اذا كانت هناك طرق أخرى غير معلنة ولاتحصل على موافقات عامة من المجتمع للحصول على موارد عامة اضافية ومن امثلة هذه الطرق مايحدث فى شركة التليفونات ان يرفع الاسعار بلا مبرر ، وان يحدث تسارع فى بيع القطاع العام بغض النظر عن مناسبة التوقيتات والاسعار ام لا ، وأن يتم التخلص من قدر كبير من الدين العام الداخلى بتغيرات شكلية على الورق وليس بسداده ، الحقيقة المطلوب ان يكون هناك شفافية فى كل هذه المسائل ، اذا اردنا فعلا أن يكون هناك مردود اقتصادى واجتماعى سليم للدعم ، ولابد من الفصل مابين الحديث عن البطالة والحديث عن الدعم.

بالنسبة للبطالة المطلوب انشاء صندوق لتأمين البطالة ، يمول باشتراكات ٢٪ من اجور العاملين تدفع مناصفة بين العامل ورب العمل ويوضع لها نظام يعين المتعطل وفى نفس الوقت يشجعه على قبول فرص عمل اخرى ، وتستثمر اموال هذا الصندوق على نحو يولد فرص عمل جديدة.

قضية مثل قضية التأمينات والمعاشات حقيقة هناك فصل مابين الهيئة القومية للتأمينات الشغالة باشتراكات سواء قطاع خاص أو حكومة والضمان الاجتماعى ، لكن هل هناك فصل فى الاموال ؟ هذه قضية مهمة الفصل غير قائم فى الاموال ، الفصل قائم فى الاحتصاصات على هذا المستوى ، وكثيرا مايتردد من المسئولين ان الدولة تدعم التأمينات والمعاشات بمبلغ كذا أو كذا ، ولكن الحقيقة أن الحسابات الاكتوارية تشير الى ان الدولة تجنى فروقا هامة من نظام التأمينات والمعاشات الممول باشتراكات ، اما الجزء الخاص بالضمان الاجتماعى فإنه من حيث الاصل يدخل ضمن وظائف الدولة التى يجب ان تمول بالايرادات السيادية لحفظ الامن والاستقرار الاجتماعى .

لماذا لاتوظف افكارنا بطريقة عملية جيدة ، موضوع التأمينات والمعاشات ، بدأ الحديث عن اصلاح التأمينات والمعاشات و...و... وسيدخل النظام فى أزمة احد اسباب هذه الازمة معدل التوظف اقل كثيرا جدا من معدل الخروج من الخدمة والاحالة للمعاش ، لماذا لا أفتح الباب ، لماذا لا أعمل لكل فرد من سن ١٨ سنة ممكن يدفع تأمينات ومعاشات ، هو يسدد أو الوالد يسدد ، المهم شىء ينفعه فى المستقبل حتى لو لم يعمل احسب له كل سنتين قبل العمل بسنه ، لماذا لا أحسن استثمار الاموال فى تقديرى ان جزءا كبيرا من ازمتنا التى نعيش فيها يرجع الى عدم القدرة على استثمار الاموال .

عبد القادر دياب

لى تعقيب على ما ذكره أ.د. محمود عبد الحى عن فكرة انشاء صناديق خاصة للتمويل لمواجهة ارتفاع الاسعار .. أعتقد ان مشكلتنا فى ادارة مثل هذه الصناديق هى عدم الالتزام بالوظائف المحددة للصندوق الذى ينشأ، حيث اذا ماظهر عجز فى الموارد المالية المخصصه لجهة ما قد يتم تغطية هذا العجز من موارد صندوق ما، وهذا يسبب ارتباكا لنشاط الصندوق وللأهداف المخططة لانشاءه ، وكمثال على ذلك كان هناك صندوق يسمى بصندوق دعم الاقطان او صندوق موازنة الاسعار .. اذا نظرنا الى هذا الصندوق تجده يعمل فى مجالات وانشطة اخرى غير المخططة له وبعيدا عن الهدف الحقيقى له - لذلك فإن فكرة انشاء الصناديق يجب ان تكون مربوطة بالاستقلالية أو اللامركزية وبما يسمح لها بأداء وظائفها، وتحقيق الاهداف التى انشئت من اجلها .

واخيرا أود أن أثير قضية آلية توصيل الدعم الى مستحقيه .. وفى أى صورة يقدم هذا الدعم؟ وهل يكون دعما منتجا ام دعما سلعيا ام دعم مستهلك نهائى؟ هل يكون نقدى ام فى شكل خدمات ؟ وفى تصورى الشخصى ان افضل وسيلة لتقديم الدعم الى مستحقيه هو الدعم النقدى بصوره المختلفة . ويمكن تحديد هذا الدعم بالنسبة للمشتغلين فى الحكومة بشرائح مختلفة حسب درجة او دخل كل منهم من العمل .. اما الشرائح المشتغلة خارج الحكومة فيقدم اليها الدعم عن طريق شبكة الضمان الاجتماعى ، وذلك لكى نتجنب الخلل المتواجد فى عملية التسعير ، ولكى تسير الادارة الاقتصادية على اسس اقتصادية سليمه .. وشكرا.

طارق نوير

ساستغل وجود الكلمة معى لأقول كما مالدى دفعة واحدة التجارب الدولية لاتتكلم عن دعم

عينى او دعم نقدى فقط، اسود أو ابيض ، فهناك تشكيلة كبيرة جدا تضم انواعا كثيرة مساعدات عادية اجتماعية، مساعدات خاصة، دعم عام ، استهداف ذاتى ، ايضا الدعم النقدى، فهناك دعم نقدى كوبونات دعم نقدى مشروط، .. الخ ، مهمة متخذ القرار ولديه مجموعة متنوعة من أنواع متعددة من الدعم ان يختار ماينا سب ظروفه وهذا أولا .

ثانيا : قبل ان ندخل لتحقيق الهدف من نظام الدعم وهو الكفاءة والفاعلية أو مانطلق عليه فاعلية النفقة للنظام ككل ، هناك مجموعة من السياسات الاساسية التى تساعد فى حل مشكلة الدعم بشكل هيكلى فى الاجل الطويل وهى :

١- تحقيق معدل نمو مضطرد بالاقتصاد القومى لفترة لا تقل عن ١٠ سنوات بنسبة ٨٪ ، وأن يكون النمو كثيف العمالة .

٢- اعادة توزيع الدخل ، وهى قضية لم ينظر لها منذ سنوات واعتقد ان وضع عدالة توزيع الدخل الان فى مصر اسوأ مقارنة بال١٥ سنة قبل الاصلاح الاقتصادى.

٣- سياسة الاجور، فهناك ضرورة للنظر مرة اخرى للثالوث التقليدى وهو الاجور ، الاسعار ، والانتاجية ونرى كيف تزيد الانتاجية ، وقد كان هناك دراسات فى موضوع الانتاجية لمعهد التخطيط القومى فى الثمانينات ولا ادرى لماذا اهمل هذا الموضوع ، فهناك متغير اساسى يجب ادخاله فى معادلة الانتاجية اطلق عليه المتغير النفسى ، كيف نحشد المصريين ونعبأهم وراء رؤية وهدف قومى ، وكيف نخرجهم من حالة الاحباط واليأس وعدم المبالاة ، وكيف ندخل فى معامل الانتاجية العامل النفسى ؟ سيادتك اذا سرت فى الشارع ونظرت فى وجوه المصريين سوف تحزن بشكل كبير.

٤- سياسة تتعلق بتخفيف اعداد الفقراء نحن نتكلم على الاهداف الانمائية فى الالفية الجديدة انه بحلول عام ٢٠٢٠ لابد ان ينخفض عدد الفقراء الى ٦٪ فلابد أن يكون هناك سياسات واضحة تخفض من عدد الفقراء.

هذه هى مجموعة السياسات العامة التى ارى انها ضرورية للغاية.

اذا نزلنا لموضوع انظمة الضمان الاجتماعى والدعم اتصور اننا لابد ان نبدأ بوضع رؤية وهدف ، وانا وضعت هدفا اعتقد اننا لن نختلف عليه هو ان يكون هدفى تصميم شبكة شاملة ومتكاملة

للضمان الاجتماعى فى مصر تتمتع بالكفاءة والفاعلية وتستهدف الاسر الفقيرة ومحدودة الدخل بحيث تراعى الابعاد السياسية المرغوب فيها ، والبعد السياسى مهم جدا ، ثم هناك مرتكزات اساسية بعد ذلك منها : انه غير وارد مطلقا الغاء الدعم وهذا غير موجود فى اى مكان طالما هناك فقراء فهناك دعم ، ايضا هناك نقطة اخرى ، فى المرتكزات وهى مهمة جدا ينبغى ان يكون النظر لموضوع الدعم ليس من جانب فنى بل ينبغى النظر اليه من وجهة نظر مانسميه الاقتصاد السياسى ، ليست العملية اعادة هندسة النظام وميكنه النظام ، فالنظام يمس الطبقة المتوسطة ، ويمس الطبقة الفقيرة ، ودعم السلع النهائية ليس المدخلات وهكذا.

بعد ذلك اتصور انه يجب ان يكون لدينا مجموعة من البرامج الفرعية لاصلاح نظام الضمان الاجتماعى ، على أن يكون الجزء المهم فى هذه البرامج برنامج الاستهداف ، هذا هو جوهر المشكلة ، كيف اعمل استهدافا للفقراء وهذه قضية صعبة جدا جدا ، ومن فترة طويلة ونحن نتكلم عن مرادفات كبيرة الفقراء مرة نسميهم فقراء، ومرة نسميهم محدودى الدخل ، ومرة نسميهم الفئات غير القادرة ومرة نسميهم الفئات المهمشة وهذه كلها تعريفات ، لكن لابد ان نحدد لمن تريد ان تعطى الدعم.

فى برنامج الاستهداف هناك جهد يتم فى وزارة الضمان الاجتماعى وأعتقد أن الموضوع اعمق من اعداد استمارة ، اعتقد ان موضوع الاستهداف هذا معقد جدا، ولكن بعض البرامج الدولية قالت ان برنامج الاستهداف هذا يمكن نجاحه اذا حققنا مايلى:

اولا : الاستهداف ليس شيئا واحد ، لابد أن يكون النظام ديناميكيا بمعنى انه اثناء عمل برنامج الاستهداف ناس داخله وناس خارجة ، حيث ان الفقراء لن يستمروا فى حالة فقر دائم ، فعند تحول الفقير الى غنى فانه يخرج من النظام .

ثانيا : انه لابد ان يكون لا مركزى ، ومعنى اللامركزية هى ان خصائص الفقراء فى محافظة مثل دمياط يختلفون عن خصائص الفقراء فى محافظة مثل كفر الشيخ ، يختلفون عن الفقراء فى محافظة مثل قنا واسيوط ، كل محافظة لها خصائصها الاجتماعية والاقتصادية والديموجرافية ، هذه محافظة ساحلية تعتمد على الصيد ، وهذه محافظة زراعية ، فنحن حين نصمم نظام الاستهداف لابد ان نصممه بشكل لامركزى يأخذ فى اعتباره خصائص الفقراء.

ثالثا: مايساعدنا جدا فى عملية الاستهداف ونعترف بذلك هى أن نعطية للجمعيات الاهلية ولانخاف من الجمعيات الاهلية فأهل مكه أدرى بشعابها ، فجمعية صغيرة فى اى محافظة لديها كشوف ودفاتر منظمة جدا للاسر الفقيرة ، هذا يأخذ كام ، وهذا يأخذ كام ؟ ومن هنا فان دور الجمعيات الاهلية فى موضوع الاستهداف مهم جدا.

نقطة اخيرة واتوقف عند هذا الحد ، وهى اصلاح نظام دعم الخبز البلدى ، أنا متفق تماما ان الخبز البلدى خط أحمر لايجب العبث به من ناحية الدعم ، لكن لى تعليق اذا بحثنا نوع الدعم المقدم للخبز والذى يسمى Universal subsides وهو دعم عام نجده اسوأ انواع الدعم حيث اقوم بدعم الخبز البلدى الذى يستهلكه الاغنياء والفقراء ، لكن من ناحية اخرى فقد اخرج دعم الخبز البلدى حوالى ١٥٪ من السكان من دائرة الفقر ، فالخبز البلدى خط احمر ، لكن نقول انه مازال هناك درجات حرية لمتخذ القرار فى ظل المحافظة على الطبيعة العينية للخبز وهناك عدة اصلاحات أريد ان اذكرها فى مجال اصلاح دعم الخبز.

أولا: تطبيق آلية التميز السعرى ، لدى رغيف بسعر ٥ قروش يمكن عمل رغيف بسعر ١٠ قروش ، أعمل رغيفا بسعر ١٥ قرش ، وأعمل رغيفا بسعر ٢٠ قرشا طالما لدى شرائح مختلفة وقد طبقت سياسة التمييز السعرى هذه فى بعض المحافظات واثبتت نجاحا كبيرا حيث لدينا شرائح كبيرة جدا لديها استعداد ان تدفع فى الرغيف ١٠ قروس فالرغيف البلدى الذى يعتبر الغذاء الرئيسى وهناك ناس مستعدة ان تدفع فيه ١٠ قروش ، وناس مستعدة ان تدفع فيه ١٥ قرشا وهكذا.

ثانيا: موضوع خلط القمح بالذرة الشامية وقد سمعت تصريحات لم تعجبنى ان هناك اتجاها لعدم خلط الذرة بالقمح فى صناعة الخبز المدعم وعمل الخبز من دقيق القمح فقط ، نحن لانريد ان نفسد الذوق للمواطن انا اريد أن أعرف ماذا آكل ؟ الحكومة لا يجب ان تغير سياساتها بناء على ان سعر الذرة العالمى اكثر ارتفاعا من القمح فتستبعد الذرة ، لابد من اعلام الناس ماهو شكل الرغيف؟ وهل سيتم خلط القمح بالذرة فى صناعة الخبز ام لا ؟ بغض النظر عن الاسعار العالمية والاسعار النسبة مابين الذرة الشامية واستخداماتها وبين القمح.

ثالثا: فصل الانتاج عن التوزيع وهو موضوع مهم جدا وذلك بعمل منافذ وهذه المنافذ يمكن ان تشغل عددا من الشباب فى ظل البطالة الموجودة ، الشوال يعمل كذا ، والمخبز يعطى منافذ التوزيع ،

ومنافذ التوزيع هذه تدار ذاتيا من مجموعة من الشباب ولاتدار من قبل الحكومة.

رابعا: زيادة ربحية المخابز وهذا مربط الفرس ، لاينفع مخبز يبتدى والتكاليف لم تتغير من عام ١٩٨٠ فيكسب ٣٠٠ جنيه فى الشهر ، لابد كحد ادنى ان يحقق اى مخبز ايرادا أو ربحا صافيا من ٥-٦ آلاف جنيه ومن ثم يجب اعادة النظر فى القرارات الخاصة بالتكاليف وعناصر الانتاج فى صناعة المخابز واسمح بزيادة ربحية المخابز.

خامسا : التوسع فى اللامركزية ، هناك افكار كثيرة تثار ان كل محافظ تعطى له اموال دعم الخبز وهو يدير حاله .

سادسا: نستطيع ايضا ان نطبق مايسمى مفهوم الـ Out Sourcing أنا كحكومة اذا كان رغيف العيش يتكلف عندى ١٥ قرشا ، يمكن اعطى ١٢-١٣ قرشا للرغيف بالقطاع الخاص واستلم منه ولا ادخل نفسى فى الحلقة.

سابعا " اخيرا يمكن للقوات المسلحة ان يكون لها دور كبير فى موضوع الخبز البلدى بحيث تنتج مخابز آلية كبيرة الحجم وليس المخابز الصغيرة.

هذا ما اردت ان اقوله فى موضوع الدعم وشكرا على حسن الاستماع.

فادية عبد السلام

طبعا كنت فى غاية السعادة من الافكار التى طرحها د. طارق نوير لأننى منحازة سلفا لدراسة كان قد قام بها حول قضية دعم رغيف الخبز وكنت قد اطلعت عليها وأعجبت بالمقترحات التى تضمنتها وهو الآن اضاف للمقترحات الخاصة برغيف الخبز المقترحات الاخرى الخاصة بوزارة الضمان الاجتماعى ولذا اوجه له شكرا خاصا .

لى بعض ملاحظات محدودة لكنى سأبدأ بالملاحظة الاولى اعتمادا على النقطة التى اثارها د. محمود والتى ذكر فيها فى اطار الدعم العينى انه علينا ان نختار سلعة أو سلعتين شعبيتين من القاعدة الغذائية المتعارف عليها داخل مصر ، وهنا تجدر الاشارة الى انه فى آخر مسوح للجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء عام ٩٩/ ٢٠٠٠ يرجح ان تكون السلعتان الخبز ويليها الارز ، لماذا؟

هناك دراسة اوضحت ان الخبز أهم مصدر للسعرات الحرارية حيث يشكل ٣٧٪ من متوسط

السعرات الحرارية للشخص يليها الارز بنسبة ١٥٪ ثم دقيق القمح بنسبة ١٣٪ فأنا اقترح من خلال هذه الندوة ان يتركز الدعم العينى على اختيار سلعتين هما الخبز ثم الارز وهكذا يتم تنويع اشكال الدعم بعضها فى شكل سلع شعبية وبعضها فى شكل دعم نقدى من خلال الضمان الاجتماعى ، وهنا أؤكد ان حكمى فى الاختيار يبنى على السعرات الحرارية ليس الاختيار فى ضوء ذوق المستهلك الذى يمكن ان يختار السكر والزيت.

النقطة الثانية وهى تخص مسألة الانفاق العام على بعض الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم والنقل وخلافه وذلك من منطلق مفاهيم حقوق الانسان الاساسية ولى ملاحظة اذا كنا نريد ترشيد الدعم السلعى فعلينا ايضا ان نطبق معيار الكفاءة والفاعلية بالنسبة لقطاعات البنية الاساسية كالتعليم والصحة والنقل بحيث ناخذ بعض المعايير التى يمكن ان نسترشد بها الى اى مدى يعتبر الانفاق العام المقدم لهذه القطاعات بالكفاءة المطلوبة فى تحسين اوضاع ممارسة هذا الانسان لحقوقه الاقتصادية والاجماعية والثقافية ؟ واذا اخذنا قطاع التعليم على سبيل المثال لكى نحكم على درجة هذه الكفاءة التشغيلية بهذا القطاع وبعد أن نعطيه الدعم يمكن الاستعانه بمؤشر خاص بمعامل الجودة . وقد يكون من ضمن المعايير التى نسترشد بها فى التفكير بمعامل الجودة - حاجتين : كثافة الفصول وظاهرة الدروس الخصوصية ولو نجحنا فى رفع كفاءة هذا القطاع فلابد ان نسترشد بهذين العاملين هل نجحنا فى تخفيض كثافة الفصول ؟ وهل ظاهرة الدروس الخصوصية قلت ام لا ؟ علما بان الارقام التى قيلت ان الرقم وصل الى ١٠ مليار ويستنفذ طاقات الاسر المصرية.

وكذا بالنسبة للخدمات الصحية العلاجية والوقائية وماوصل اليه المجتمع من توفير حق المسكن والمأوى الانسانى المناسب - خاصة الشباب وهو ماينسحب كذلك على حق الانسان فى الاستمتاع بالانشطة الرياضية والثقافية والرعاية الاجتماعية.

فالواقع ان قضية ترشيد الدعم السلعى لاتنفصل عن قضايا مثل كفاءة الانفاق العام فى مجالات مثل التعليم والصحة والثقافة وخلافه.

عبد الفتاح ناصف

الحقيقة عادة انا لاأميل إلى التدخل فى الحوار، لكننى أرى أنه لاينبغى أن نسمى الانفاق على التعليم والصحة دعما لكنه انفاق اجتماعى، وبجانب استخدام مصطلح الانفاق الاجتماعى للتعليم

والصحة هناك بنود اخرى تدخل فى الانفاق الاجتماعى ومن ثم لايمكن ان نسمى مساهمة الدولة فى التعليم والصحة دعما.

سمير فياض

ابدأ أولا بتحديد حجم وواقع الدعم فى مصر ، مع التركيز على واقع دعم السلع التموينية تأكيدا لأهمية الاصلاح الغذائى ، وكذلك واقع الدعم للدواء فى مصر ، وسياسة التسعير فى القطاع الدوائى ، تأكيدا لأهمية توفير الدواء الفاعل والآمن ، مع توضيح أهمية استمرارية الدعم واجراءات وسياسات المدى المتوسط والقصير ، لحين تحقق خطوات ملموسة نحو مجتمع الرفاة وحقيقة الوضع الحالى لبطاقات الغذاء التموينية ، واخيرا ما العمل ؟

حجم الدعم : تقدر الحكومة فى موازنة ٢٠٠٥/٢٠٠٦ حجم الدعم المباشر بحوالى ٢٦,٩ مليار جنيه (عشر مليارات أو أكثر يتوقع ان تذهب للغذاء والباقى للدواء ، ولمياه الشرب والصرف الصحى ، ولنقل الركاب بالمدن الكبرى والسكك الحديدية ، ولدعم مشروعات الاسكان الشعبى) اما حجم الدعم غير المباشر فيقدر بحوالى ٢٢ مليار جنيه (وهو الفرق بين التكلفة والسعر العالمى دائم التغير ، بواقع تقديرى يبلغ ٨,٩ مليار للغاز الطبيعى ،٤,٧ مليار للبوتاجاز ،٦,١ مليار للسولار ومليار للمازوت ومليار للبنزين و ٢ مليار للكيروسين) بما يصل باجمالى الدعم المقدر فى تلك الموازنة الى ٤٨,٩ مليار جنيه . وعلينا ان نلاحظ ان الدعم الفعلى للغذاء قد يزيد عن التوقع الحكومى ، حيث انه وصل فى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ حوالى ١١,٦ مليار جنيه (الخبز البلدى والفينو ٧١٣٤ مليون ، زيت الطعام ١٥٧١ مليون ، السكر ٦٠٩ مليون ، الفول ٤٥٠ مليون ، العدس ٥٤٠ مليون ، الارز ٣٦٠ مليون المكرونة ٣٦٠ مليون المسلى النباتى ٤٨٠ مليون ، الشاى ٩٦ مليون).

بالنسبة للغذاء (الاصلاح الغذائى) : يوجد نوعان معروفان من برامج دعم الغذاء ، النوع الاول هو برامج الدعم العينة ويسمى (In-Kind Transfer Programs والنوع الثانى هو برنامج الدعم النقدى ويسمى (Cash Transfer Programs اما فى مصر فتتم سياسة دعم الغذاء استنادا الى برنامجين ، الأول هو برنامج دعم حكومى بالخبز والدقيق ، لجميع افراد الشعب المصرى ، والثانى: لبقية الاغذية المدعمه حيث توزع شهريا ، من خلال نظام بطاقات التموين ، وقد ظلت تكلفة

نظام دعم الغذاء فى مصر متواضعه خلال فترة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضى ، وفى السبعينيات اتسع نطاق برامج الدعم الغذائى فى مصر (برنامج السلع التموينية المدعمه) ليشمل الفول والعدس والاسماك والدواجن واللحوم المجمدة ، ودفع ذلك الحكومة عام ١٩٧٧ لاتخاذ قرارات تهدف الى الحد من تلك التكلفة ، غير أن أحداث الشغب التى حدثت فى ذلك الحين ادت الى تراجع الحكومة عن قراراتها وزيادة عدد السلع الغذائية المدعمه لتصبح ٢٠ سلعة عام ١٩٨٠ ، ووصل عدد السكان المنتفعين من برامج الدعم الى حوالى ٩٠٪ من السكان فى حينه ، وفى عام ١٩٨١ قامت وزارة التموين بتقسيم نظام بطاقات التموين الى فئتين : الفئة الاولى وتضم البطاقات الخضراء والتى يتمتع حاملوها بدعم كامل للسلع التموينية ، والفئة الثانية تضم حاملى البطاقات الحمراء الذين لايحصلون الا على دعم جزئى لسلع التموينية ، حيث ان معدل دخلهم يفترض انه افضل من الفئة الاولى .

وفى منتصف الثمانينات ، بدأت الحكومات المصرية المتوالية تتبنى أساليب تهدف الى الحد من تكلفة برامج دعم السلع الغذائية تحت ضغوط الموازنة والمؤسسات الدولية (زيادة اسعار السلع التموينية ، وانقاص عدد المنتفعين من هذا النظام ، وتقليص عدد وكمية السلع التموينية الموزعة وفقا للنظام) ، ومنذ عام ١٩٨٩ امتنعت مكاتب وزارة التموين عن اضافة المواليد الجديدة الى البطاقات التموينية او اصدار بطاقات تموينية جديدة (حوالى ٢٠ مليون مولود جديد لم يتم تسجيلهم ، تراجع نسبة المنتفعين بسياسات الدعم الى ٨٠٪ من السكان فى منتصف التسعينيات تقليص عدد السلع الغذائية المدعومة من قبل الدولة الى اربع سلع فقط ، هى الخبز ودقيق القمح والسكر والزيت ، وظل الخبز والقمح متاحين لجميع المواطنين وفق برنامج الدعم الحكومى العام) الا ان الحكومة غيرت سياساتها مرة اخرى ، واتجهت لتوسيع برنامج الدعم الغذائى للسلع التموينية الموزعة بنظام بطاقات التموين ، باضافة مواد تموينية اخرى كالفول والعدس والارز والمكرونة والشاى والمسلى النباتى وتم هذا التغيير كنتيجة مباشرة للزيادة الكبيرة فى اسعار عدد من السلع الغذائية الاساسية بسبب ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الجنيه المصرى بمعدل تجاوز ٢٠٪ دفعه واحدة .

وقد ادى ذلك - بالاضافة الى تراجع الاحتياطى القومى من القمح - الى ان تتجاوز ميزانية الدعم الغذائى للعام المالى ٢٠٠٣/٢٠٠٤ مبلغ ٧,٥ مليار جنيه على حين انها كانت ٤,٢ مليار جنيه فى العام المالى السابق.

وتظهر العديد من الدراسات ان نسبة كبيرة من الدعم تذهب الى اصحاب الدخول المرتفعه نتيجة لعدم الدقة فى استهداف الفقراء ، حيث ان ٦٠٪ تقريبا من منافع الدعم تصل الى اغنى ٦٠٪ من السكان ، وعلى سبيل المثال فان اغنى ٤٠٪ من السكان فى مصر يحصلون على ٣٧٪ من الخبز البلدى المدعم ، و٤٠٪ من الدقيق المدعم و ٤٢٪ من السكر المدعم و ٤٢٪ من الزيت المدعم ، وذلك يوضح ان غالبية اصحاب الدخل المرتفع فى مصر من حملة بطاقات التموين ، يتمتعون بالدعم الكلى عن طريق بطاقات التموين الخضراء ، بدلا من الدعم الخزئى ، من خلال البطاقات الحمراء ، فى حين ان نسبة من الفقراء فى مصر قد تحمل بطاقات حمراء او لاتحمل بطاقات على الاطلاق.

وتقول بعض الدراسات ان من يقوم بالتجميع اثار مشكلتين ، الأولى وهى غياب الدقة فى استهداف الفقراء بنظام الدعم (التى يرجعها الباحثون لاسباب ، أهمها تهريب جزء من الدقيق المدعم لانتاج اصناف من الخبز غير المدعم والحلويات ، بيع نسبة من السلع المدعمة بأسعار غير مدعمه فى السوق السوداء ، وكذلك الخسائر التى قد تنجم عن النقل والتخزين غير الآمنين) والمشكلة الثانية هى مشكلة التسرب لما يدخل نظام الدعم من خبز وسكر وزيت (التى تصل الى حوالى ٣٠٪ من إجمالى وزن الدقيق الذى يدخل النظام ، وتقدر نسبة التسرب فى السكر المدعم بحوالى ٢٥٪ ، وتسرب الزيت المدعم بحوالى ١٨٪) فإننا نحصل بجمع الفاقد بسبب مشكلتين فقط الى ان مايترك لافقر ٤٠٪ من اجمالى السكان لا يزيد عن ثلث انفاق الحكومة على برامج الدعم الحكومى للغذاء ، أما الباقى فقد يكون للاكثر يسرا أو بالاصح لمن لا يستحق.

ويوضح لنا هذا الاستعراض السريع ان واقع الدعم الغذائى يتزايد عبؤه على الموازنة ، رغم كل محاولات الحكومة لخفضه ، وليس ذلك رغبة من الحكومة بقدر ماهو عجز بسبب احوال اقتصادية غير مواتيه ، وخوفا من هبة خبز مماثلة لما حدث فى ١٩٧٧ ، كما ان اغلبه يذهب الى القادرين ، وأقله الى الاكثر فقرا.

- نظام التسعيره الدوائية : إن نظام التسعير باستعمال معادلة " التكلفة مضافا اليها " أو "Cost plus" هو خطوة جوهرية لتسجيل الدواء حتى يتسنى بيعه ، ولقد اعتادت وزارة الصحة المصرية تحديد سعر ثابت للدواء للبيع بالقطاعى ، فى الصيدليات للجمهور ، مع بيان السعر على عبوة المنتج المعبأ ويشمل ذلك السعر ربحية المصنع ، وهى تتراوح من ١٠٪ الى ٢٥٪ ، وكذلك حق

الموزعين وهو يعادل ٧,٥٪ وحق الصيادلة (بيع القطاعى) وهو مايعادل ١٢٪ الى ٢٥٪ ، أما الدواء المستورد فيضاف اليه ٣٠٪ فقط بحيث يصبح الجنيه الواحد ١,٣ كسعر بيع للجمهور من الصيدليات ، اما المنتج المحلى فيصبح الجنيه الواحد (التكلفة) ١,٧٧ جنيه كسعر بيع للجمهور من الصيدليات ، لذلك تلجأ الشركات فى ظل ذلك النظام الى زيادة اسعار خاماتها المحلية ، وباقى الاسعار المباشرة المتعلقة بالانتاج ، لكى تعتصر امكانية الحصول على اعلى سعر ممكن للبيع للجمهور.

وتقوم وزارة الصحة والسكان بتحديث الاسعار ، من خلال اصدار نشرة شهرية ، توضح اى اسعار مستجدة او اى ادوية جديدة ، ويوزع مركز التخطيط والسياسات الدوائية حوالى ٢٠ ألف نسخة الى الصيدليات والمستشفيات والموزعين.

- الدعم للمنتجات الدوائية الاساسية : بجانب مايتم بيعه من ادوية بسعر منخفض ، بما يصل فى قليل من الاحيان الى درجة الخسارة على الشركة المنتجة ، فإن هناك ايضا ادوية اساسية وضرورية، يتوجب توفيرها بأدنى سعر ممكن للسكان وهى : الانسولين ، وبعض ادوية امراض القلب والاوعية الدموية والعلاج الكيماوى لمرضى السرطان والبان الاطفال حيث تلجأ الحكومة الى تحمل دعم واضح وظاهر بمعرفتها نيابة عن السكان .

وقد بلغ دعم الحكومة لتلك الأدوية فى عام ١٩٩٥ حوالى ١٢٠ مليون جنيه (حوالى ٤٪ من حجم البيع الدوائى فى حينه) وقد تزايد ذلك الدعم مع انخفاض قيمة الجنيه المصرى فى السنوات العشر الاخيرة ، ليصبح ٣٥٠ مليون جنيه فى ٢٠٠٤/٢٠٠٥، وقد فوضت عملية الشراء والتوزيع، لتلك الادوية المعانة من الدولة ، الى شركة قطاع اعمال ، وهى الشركة المصرية لتجارة الادوية، وللحقيقة فان السعر الذى تدخل به تلك الادوية الى الموانى المصرية هو حوالى ضعف مبلغ الدعم، ولكن قيمة البيع لتلك الادوية تصل الى ما هو أكثر قليلا من نصف الدعم المقدم من الحكومة ، فيما عدا بعض الادوية التى تباع بواقع ٧٪ الى ١٢٪ من قيمتها الحقيقية وكمثال لتلك النوعية الاخيرة نشير الى دواء القلب لانوكسين ، /ودواء السكر الانسولين ، ويفترض ان تغطى الحكومة الفرق ، وهو قيمة الدعم ، ولكن الواقع ان شركة مصر للأدوية هى التى تغطى الدعم ، ثم تحصل من الحكومة، حيث لا تدفع الاخيرة الى الشركة الا فى حدود ضيقة ، وعلى الشركة ان تتحمل خسارة بالمقابل.

- اهمية استمرارية الدعم واجراءات وسياسات المدى المتوسط والقصير ، لحين تحقق خطوات ملموسة نحو مجتمع الرفاه .

- لايتصور انه يمكن الاستغناء عن الدعم فى الظروف الحالية ، ولفترة ليست بالقصيرة ، حتى يمكن لسياسات جادة ان تغير المجتمع المصرى ، من خلال منظومة : لإصلاح التعليم ، والصحة والتأمينات وتقلص دائرة البطالة والفقر، والى ان يتحقق للحكومة برنامجها للسيطرة على التضخم بواسطة سياسات تطبق على المدى المتوسط والطويل (تطبيق حزمة من السياسات المالية والنقدية : الاصلاح الجمركى ، الاصلاح الضريبى، اصلاح القطاع المصرفى) فإنها تلتزم بمجموعة من الاجراءات التى تطبق على المدى القصير لحماية الفئات غير القادرة (الاستمرار فى الدعم المباشر وغير المباشر لكل السلع الاساسية وفى مقدمتها الخبز والسلع المدرجة على بطاقات التموين ، وتطبيق آليات جديدة للعمل على وصول الدعم الى مستحقيه ، حيث ان الدعم المباشر لبعض السلع ، مثل رغيف الخبز والمنتجات البترولية يطبق على الجميع بغض النظر عن مستوى الدخل ، مما يعنى ان الدولة تدعم القادرين الى جانب دعمها للفئات غير القادرة ، ومما لاشك فيه ان قصر الدعم على الفئات غير القادرة يؤدى الى توفير موارد يمكن تحويلها الى دعم اضافى لغير القادرين ،ومن ضمن اجراءات وسياسات المدى القصير والمتوسط ما يلى:

- السعى لاصدار بطاقة تموين مميكنه

- تشديد الرقابة على الاسواق وعلى منظومة انتاج وتوزيع الخبز فى اطار تطبيق سياسة من اللامركزية

- التوسع فى اسواق الجملة ونصف الجملة ومنافذ التوزيع الدائمة والموسمية ، تشجيع السلاسل العالمية لتجارة التجزئة ، قيام قطاع الزراعة بتعديل التركيب المحصولى للتركيز على المحاصيل الاساسية ، مثل القمح والمحاصيل الزيتيه والعدس والفول .

- التوسع فى تجربة استيراد اللحوم الحمراء باسعار مناسبة من خلال تعدد مصادر الشراء

- تعديل الاطار التشريعى لايجاد المناخ التنافسى الملائم .

تنشيط الائتمان التجارى وتوفير المعلومات حول الجدارة الائتمانية للتجار.

وبالنسبة للوضع الحالى للبطاقات التموينية : توضح دراسة اجراها معهد دراسات سياسات الغذاء الدولية بالتعاون مع وزارتى الزراعة والتموين فى عام ٢٠٠٢ حقيقتين:

الأولى : أن من لايملكون اى نوع من البطاقات التموينية تصل نسبتهم الى ١٧,١٪ من السكان ، وان من يملكون بطاقات حمراء (الخاصة بالدعم الجزئى) نسبتهم ١٠,٧ ٪ من السكان ومن يملكون بطاقات خضراء (الخاصة بالدعم الكامل) نسبتهم ٧٢,٣٪ من السكان.

الثانية : ان توزيع البطاقات الحمراء (الخاصة بالدعم الجزئى) بواقع ٥٥٪ من نصيب ٦٠٪ من ادنى الشرائح السكانية دخلا ، على حين أن ٤٥٪ من تلك البطاقات الحمراء من نصيب ٤٠٪ من اعلى الشرائح السكانية دخلا ، اما البطاقات الخضراء (الخاصة بالدعم الكامل) فتتوزع بعدالة شبه كامله بين الشرائح السكانية الخمس بغض النظر عن الدخل لاى من تلك الشرائح السكانية ، اما من لايملكون بطاقات تموينية فهم بواقع الامر اقرب ما يمكن لحملة البطاقات الحمراء ، بواقع ٤٠٪ من نصيب ٦٠٪ من ادنى الشرائح السكانية دخلا ، على حين أن ٦٠٪ ممن لايملكون اى بطاقات من نصيب ٤٠٪ من اعلى الشرائح السكانية دخلا.

- والحل المطروح: يتلخص فى استمرار فتح الباب للدعم ، وتوسيع دائرته لمزيد من المواد التموينية النباتية والحيوانية ، لحل المشكلة المصرية المرتبطة بقصر القامة ونقص الوزن والهزال ، وبحث الآليات التى تقصر الدعم على الفقراء (لأقل من ٢٥٠٠ جنيه للفرد فى العام) مع الغاء ازدواجية بطاقات التموين ، وقصرها على بطاقة مميكنه لمن يستحق ، وتقدر الدراسة المشار اليها سابقا ان تكون لعملية الالغاء الفوائد التالية:

- ٤٨٪ من البطاقات الخضراء التى فى يد غير المستحقين للدعم الكلى يتم تحويلها الى بطاقات حمراء وهو ماقد يوفر ٩٨ مليون جنيه.

- ٦,٤٢ من البطاقات الحمراء التى فى يد المستحقين للدعم الكلى يتم تحويلها الى بطاقات خضراء وهو مايزيد تكلفة برنامج الدعم بقيمة ١٦ مليون جنيه.

- ٣٢٪ من الاسر المستحقة للدعم الكلى والتى لاتحمل حاليا اية بطاقات تمنح بطاقات خضراء وهو مايزيد تكلفة البرنامج بقيمة ٥١ مليون جنيه.

وبطبيعة الحال فان هذا البديل قد لايؤدى الى تقليص ميزانية برامج دعم الغذاء فى مصر ولكن الاهم انه سوف يقلص الى حد ما مشكلة عدم وصول الدعم الى مستحقيه ومشكلة وصول الدعم لغير مستحقيه ، ويتوقف نجاح هذا البديل على قدرة ادارة البرنامج وعلى دعم الرقابة والتنفيذ الجيد للنماذج والمعايير الجديدة.

واخيرا فان استهداف السعى لبناء مجتمع الرفاه بالتوازى مع اجراءات تعظيم منافع الدعم ، من خلال تعميم نظام التأمين الصحى القومى الشامل ، وتأسيس الصناعات الكيميائية ركيزة الصناعات الدوائية ، المعتمدة على الذات ، والمتكاملة عربيا ، حتى يمكن تحقيق قيمة مضافة حقيقية ، حيث انه بالرغم من ان اكثر من ٩٠٪ من الدواء يصنع فى مصر ، فان القيمة المضافة محليا لاتتجاوز ٣٥٪ ، كما ان الجودة فى التعليم واعادة نظام التغذية للتلاميذ لمدارس اليوم الكامل ، والاهتمام بتنظيم التأمينات الاجتماعية للكافة ،والسعى نحو العمالة الكاملة ، والانقاص الملموس لمستوى الفقر ، كل ذلك يتشابك فى احداث اصلاح مجتمعى يوجه مصر لأقل دعم بأفضل مردود.

سهير ابو العينين

الحقيقة اشياء كثيرة قيلت ربما احسن مما كنت سأقولها وسوف اتحدث فى نقطة بسيطة

نحن نتكلم بصدد مقترحات او سياسات للتعامل مع الدعم ، والحقيقة فاننى اقسم مقترحاتى الى نوعين :

أولا : مقترحات لتحفيف العبء عن الطبقات كلها المتوسطة ومنخفضة الدخل ، واتفق مع د. طارق نوير انه اهتم بالطبقة المتوسطة .

ثانيا : مقترحات خاصة بكيفية زيادة ايرادات الدولة لتمويل الدعم المطلوب.

بالنسبة لمقترحات تخفيف العبء ناس كثيرة تحدثت عن تدعيم رغيف الخبز والدعم السلعى بصفة عامة والناس كلها ركزت على دعم رغيف الخبز ، أنا اقترح ان نبقى على دعم كل السلع التموينية على الاقل فى المرحلة الحالية بل ونضيف اليها الكلام الرائع الذى ذكره د سمير فياض بان نضيف اليها الاحتياجات من البروتين.

بالنسبة لما قيل عن التساؤل هل الاحسن دعم عينى ام دعم نقدى ؟ كل تخوف من عملية

تحديد الاسر المستهدفه وكيفية حصرها والتكلفة الادارية لهذا التحديد والدراسات المطلوبة بها ان تتضخم التكاليف بحيث يكون أوفر للدولة ان تعطى الدعم للناس كلها بدلا من البحث عن الفئات المستهدفه .فهذا الموضوع يحتاج الى متابعة بشكل دقيق.

تكلمنا حتى الآن عن سلع التموين والسلع الغذائية ، لكن لم نتكلم عن دعم المنتجات البترولية الذى يستهلك جزءا كبيرا من الدعم والمطروح حاليا ومرشح ليتم ترشيده ، ترشيد الدعم ضرورة كما قيل ونحن نتكلم عن اقتصاد السوق ، ترشيد دعم المنتجات البترولية بالذات ضرورة لكن لكى يتم هذا الترشيد لابد من اتخاذ اجراءات اخرى حيث ان دعم المنتجات البترولية بالتحديد يؤثر على اسعار كل السلع والمنتجات لأنه داخل فى تكلفة الانتاج وليس دعما استهلاكيا ، فالخوف من ترشيد الدعم او تخفيض الدعم على منتجات البترول ان يرفع الاسعار وهذا سيؤدى الى انخفاض الطلب الاستهلاكى لأن جزءا من القوة الشرائية سيقل وسيؤثر على الطلب الاستهلاكى من السلع الاخرى مع ارتفاع تكلفة الانتاج نتيجة ارتفاع اسعار المنتجات البترولية الداخلة فى التكلفة ، فمن الممكن ان يؤدى هذا الى انخفاض الطلب الاستثمارى ويحدث نوعا من الركود.

اذا حدث ركود مع تضخم فيكون هذا اسوأ انواع التضخم واصعبها فى كيفية العلاج ، وبالتالى فان ترشيد دعم المنتجات البترولية لابد ان يصاحبه اجراءات مواكبة له حتى نتجنب انخفاض الدخل الحقيقى لفئات المجتمع كلها مع التركيز على الطبقة المتوسطة وهى المهملة كثيرا جدا من جانب الدراسات التى عادة ما تركز إما على طبقة رجال الاعمال واما على الطبقات الفقيرة ، والطبقة المتوسطة التى تحرك الطلب الحقيقى على السلع المحلية مهملة ، هنا اقترح ان يكون هناك اصلاح لهيكل الاجور فى الموازنة وفى القطاع الخاص وهذا ممكن ان يكون احد الاجراءات التى تمنع انخفاض الطلب بحيث لايؤثر على الاستثمار والنمو فى المجتمع.

بالنسبة لمقترحات تمويل الدعم ، هناك جزء من الدعم سيبقى موجودا وهو دعم السلع التموينية، كيف يمكن تمويله وكيف ننمى ايرادات الدولة لتستطيع مواجهة متطلبات الدعم؟

بالنسبة للتعليم الجامعى هناك كلام قيل عن التعليم بصفة عامة وأنا اقترح انه ليس من اللازم ان يظل التعليم الجامعى مجانيا وهناك شواهد فى المجتمع ، الجامعات الخاصة ذات المصروفات الكبيرة والاقبال المتزايد عليها واقتراحى بالتحديد لماذا لا تشارك الدولة القطاع الخاص بانشاء جامعات خاصة بمصروفات تدر عائدا وتستخدم هذا الايراد فى تمويل التعليم المجانى الابتدائى

والتعليم الاساسى واصلاح التعليم بصفة عامة وهذا احد الاقتراحات .

لدى مقترح آخر ، والدكتور سمير فياض وضح لنا بصورة جليه اهمية الخدمات الصحية وحاجاتها الى دعم اكبر مما هو حادث الأن . اقترح رفع اسعار بعض السلع بشكل كبير واستخدام حصيلتها فى دعم الصحة ، ومن هذه السلع السجاير والتى تحتكرها الدولة ، لماذ لا ارفع سعر مثل هذه السلع وهى اصلا مضرة للصحة وتؤدى الى زيادة التكاليف المطلوبة للعلاج.

اقتراح آخر يتعلق باسلوب الخصخصة ولا أقول نتوقف عن الخصخصة ولتبقى الدولة على مالديها من مشروعات وتنميتها لتعطيها ايرادا ولكن يمكن طرح اسلوب خصخصة بان يطرح اسهم ويكون للدولة جزء فيها يمنحها ايرادا تمول به احتياجاتها.

آخر نقطة اوجهها لى ولزملائى واساتذتى العاملين فى حقل البحث العلمى فى المجال الاقتصادى ، وقد استقيت كلامى من حديث د. سمير فياض ، د. عبد الفتاح الجبالى بالنسبة للدراسات الكلية التى نعدها ، من المهم ان تكون نتائجها مبنية على دراسات جزئية ميدانية بمشاركة التنفيذيين العاملين فى تلك المجالات .

عبد الفتاح ناصف

لازال هناك عدد من التساؤلات لم نتناولها بعد وقد ذكرت العناوين الرئيسية للمحاور ومنها وصول الدعم لمستحقيه وتحديد المستحقين قيل عنه كلام يميل الى العمومية لكنه لازال مشكلة ، ايضا التمويل لم يتم تغطيته حتى الآن مع أن الاسئلة الخاصة به ٣ اسئلة فقط.

عبد الله غراب

د. عبد الفتاح ناصف تكلم : عن دعم التعليم والصحة وانها تسمى خدمات التعليم والحقيقة نحن لانستطيع الفصل لان هناك ارتباطا قويا جدا ، حيث يتم الدعم فى اشياء معينه مثل المنتجات البترولية وهذا يؤثر على موازنات التعليم والصحة هو لايسمى دعما لكن متأثر بصفة مباشرة بالدعم لعدم توافر موازنات كافية .

عبد الفتاح ناصف

انا قصدت الانفاق على التعليم الذى يصل الى ٢٥ مليار جنيه والصحة ١٠-١١ مليار جنيه، وهذه المبالغ لايمكن ان اسميها دعما ، اين الدعم فى التعليم ؟ هذا انفاق على التعليم ويمكن ان احول بعض الدعم الى انفاق اجتماعى فى الصحة.

ممدوح الشرقاوى

نقطتان اود ان اسال فيهما :

- هل هناك علاقة مابين اسعار الغاز والبترول وشراء مصر حصة الشريك الاجنبى ؟ هل الشريك الاجنبى له دور فى ارتفاع الاسعار ؟ أو أن أسعار الشريك الاجنبى زادت عن اللزوم؟

- بالنسبة لاستهلاك الغاز فى الشقق ، هناك العديد من الشقق مغلقه ومع ذلك فانه يأتى ايصال ب٤ جنيهات شهريا رغم عدم وجود استهلاك ، كيف يتم ذلك؟

عبد الله غراب

فى اطار توضيح ما اثير من ان فاتورة الغاز باحدى الشقق السكنية تحتوى على مبلغ ٣ جنيهات فى حين ان الاستهلاك الفعلى صفر، فإنه من الضرورى التفرقه بين ماكان يتم فى السابق قبل دخول الغاز الطبيعى للمنازل والتعامل مع انبوبة البوتاجاز والتى يتمكن شراؤها مباشرة.اما بالنسبة لمشروعات توصيل الغاز الطبيعى للمنازل فهى تحتاج الى كثير من الاستثمارات التى تحملتها الدولة لعمليات التوصيل بالاضافة الى الانشطة الاخرى المرتبطة مثل عمليات الصيانة ، وقراءة العداد ، والتحصيل وخلافة ، والتى يجب ان تتم جميعها تحت الاشراف الكامل للمتخصصين نظرا لطبيعة التعامل مع الغاز الطبيعى ومراعاة لظروف الامن والسلامة.

كل هذه الالتزامات ولضرورة توفيرها للمستهلك بالصورة السليمة فانه يوجد حد ادنى من التكلفة وهو مايسمى ب Over Headsولايرتبط بالاستهلاك الفعلى للغاز الطبيعى وهى مبالغ ضئيلة لم تتعدى مبلغ ٣ جنيهات كما اشير اليه بالفاتورة وجدير بالذكر انه قد تم تكوين شركتين للصيانة والتحصيل وقامت تلك الشركات بتقديم الخدمات المطلوبة على اعلى مستوى بالاضافة الى استيعابها للالاف من العاملين المدربين وهذا يعتبر اضافة فى مجالها من اثر اجتماعى وخلق فرص عمل حقيقية.

مثل تلك الامور يتم الاخذ بها فى انشطة اخرى مثل رخص السيارات والاشتراكات السنوية للتليفونات والتى لاترتبط بالاستهلاك الفعلى.

وايضا فيما يخص الرد على السؤال الخاص بتسعير حصص الشركاء الاجانب من الزيت الخام،

فإنه طبقا للاتفاقيات البترولية فإنه توجد حصص محددة بكل اتفاقية لاسترداد المصروفات وكذلك حصة الشريك فى الربح ، ويتم تقييم تلك الحصص عن طريق لجان مختصه بالهيئة المصرية العامة للبترول وذلك طبقا لمعايير مختلفة منها الاسعار العالمية للزيت الخام ، ولايتم اعتبار الاسعار العالمية المعلنة وإنما من خلال معادلات يؤخذ فيها العديد من الاعتبارات طبقا لنوعية الخام المنتج وتكون الاسعار فى الاغلب اقل بكثير عن الاسعار المعلنة لخام برنت.

- بالنسبة للغاز وشراء حصة الشريك فهذا يتم حسب احتياجات الدولة ويتم عمل اتفاقيات شراء للغاز ضمن عقود تنمية الحقول باسعار محددة.

- وفى هذا المجال فإنه قد تم فى عام ٢٠٠٠ تعديل معادلات تسعير شراء الغاز من الشركاء الاجانب ووضع حد اقصى للتسعير يبلغ ٢,٦٥ دولار لكل ١٠٠٠ قدم مكعب من الغاز واذا نظرنا الى نتيجة هذا التعديل فى ظل الارتفاع الكبير فى اسعار الغاز العالمية نرى ان قطاع البترول قد حقق وفرا كبيرا فى الالتزامات المالية لشراء حصص الشركاء وصل الى حوالى ٦ مليار دولار هى فارق سعر الحد الاقصى من الاسعار العالمية وتلك المبالغ كان من المفترض ان تتحملها وزارة البترول.

ممدوح الشرقاوى

بخصوص ما ذكره المهندس عبد الله غراب من انه نتيجة للاستثمارات التى تحملها الدولة لعمليات توصيل الغاز فإنه يتم تحميل المستهلك Over Head اننى اختلف مع ذلك نظرا لان Over Head يعتبر جزءا من تكاليف الانتاج والتى على اساسها يتم حساب سعر المنتج النهائى واذا تم تحميل المستهلك بهذه القيمة فان ذلك يعنى ان المستهلك يدعم الغاز الذى يستهلكه.

عبد الفتاح ناصف

كنت احب اقول نقطة واحده هى أنه كان هناك سقف لسعر الغاز ، هل فى حالة التسييل تستطيع الاستمرار فى هذا السعر؟

فنحن قبل التسييل الجانب الاقوى لأن الغاز لن يستطيع حمله ولم يكن ليصدره الا بالتسييل فموقفه أضعف، وكانوا قديما يتركون نصيبهم من الغاز ويرحلوا، بعد عملية التسييل سيصبح موقفه اقوى.

عبد الله غراب

الحقيقة هى أن الاولوية للسوق المحلى ، نعمل أولا اتفاقيات شراء من الشريك للسوق المحلى، وحتى الاتفاقيات الجديدة حتى آخر اتفاقيات، هناك عقود شراء غاز للسوق المحلى وبسعر

٢,٦٥ دولار ، وهناك عقود بسعر ٢,٥ دولار وهناك اقل وهذه العقود لمدى ٢٠ سنة ، ٢٥ سنة حسب الاتفاقية / وهو مستفيد ، كيف ؟

اذا لم أكن ضامنا للسوق المحلى فلن اعطيه عقد تنمية ، لكى يصدر فقط دون الحصول على حصة للسوق المحلى ، بالنسبة للتصدير يسمح للشريك بتصدير جزء من حصته اذا لم اشترى منه أو إننى لست فى حاجة اليه.

وبالنسبة لعمليات التصدير فقد أصبح الآن مخرجا يسمح بتصدير الغاز مما يسمح للشريك بتصدير الحصص المتعاقد عليها ويرفع عن كاهل الدولة عبء شراء كامل حصص الشركاء . كما يسمح لقطاع البترول بتصدير كميات تمكنه من توفير الموارد المالية اللازمة للوفاء باحتياجات مشروعات التنمية وتوفير المنتجات البترولية للسوق المحلى بالاسعار السارية .

فادية عبد السلام

عقود التصدير للغاز الطبيعى عادة تكون لفترة زمنية طويله ٢٠ سنة أو ٢٥ سنة وسعر التصدير يكون ثابتا خلال تلك الفترة فكيف تم تعديل الاسعار عام ٢٠٠٠ كما ذكر المهندس عبد الله غراب؟

عبد الله غراب

من أهم الانجازات التى تحققت لقطاع البترول خلال السنوات السابقة منذ عام ٢٠٠٠ حين تم تعديل اتفاقيات بترولية سارية لتعديل تسعير الغاز الطبيعى المشترى من حصص الشركاء الاجانب بوضع حد أقصى يبلغ ٢,٦٥ دولار للمليون قدم مكعب من الغاز ، وقد ادى هذا التعديل الى تحقيق وفر فى فاتورة شراء الغاز الطبيعى من الشركاء وصل الى ٦ مليار دولار تمثل فارق السعر بين الحد الاقصى للشراء والاسعار العالمية والتى وصلت الى مايزيد عن ١٠ دولار للمليون قدم مكعب ، وتلك المبالغ كانت ستتحملها الخزانة العامة للدولة لو لم يتم التوصل الى هذا التعديل.

كما كان لهذا التعديل الفضل فى إمكانية التوسع فى عمليات البحث والاستكشاف والتى يتحملها الشركاء الاجانب ولاتسترد فى حالة عدم تحقيق اكتشافات ، ورفع عن كاهل قطاع البترول تحمل تلك المصروفات الكبيرة التى تقدر بمليارات الدولارات خاصة مع الارتفاع الحاد فى تكلفة تلك العمليات والتى وصلت مؤخرا الى ما يزيد عن ٧٠ مليون دولار لحفر بئر واحدة فى المياه العميقة

بالبحر الابيض على سبيل المثال.

وتنص الاتفاقيات البترولية على قيام الشريك الاجنبى بتحمل كافة المصروفات فى مراحل البحث والاستكشاف على مسئوليته منفردا وفى حالة تحقيق كشف تجارى يتم إنشاء شركة مشتركة يكون أغلب العاملين بها من المصريين مع وجود عدد محدود من الخبراء الاجانب ويحصل الشريك على مستحقاته من حصص محددة من الانتاج دون تحمل اية مصروفات.

سهير أبو العينين

سؤالى عن الصادرات وعقود التصدير فى حالة ارتفاع الاسعار ، وسعر التصدير مقارنة بالاسعار العالمية والفترة التى تتضمنها هذه العقود وهل تنص على تثبيت اسعار التصدير ام تتحرك مع الاسعار العالمية؟

عبد الله غراب

عقود التصدير عادة تختلف من عقد الى آخر وهى عملية تقوم على اسس اقتصادية ولايتم فقط برغبة أحد الأطراف منفردا وتخضع تلك العملية لدراسات مستفيضة ومفاوضات وذلك سواء كان عقد طويل أو قصير الاجل ويتم تحديد الاسعار طبقا لمعادلات ترتبط بعوامل متعددة ، وغالبا ما تتحكم السوق العالمية فى اسعار التصدير وعلى سبيل المثال فقد قمنا بتصدير بعض الشحنات من الغاز المسال بأسعار تزيد عن ١٠ دولار للألف قدم مكعب.

ومصانع الاسالة هى مشروعات عملاقة تتكلف مايزيد عن ٥ مليارات دولار تقوم بتحويل الغاز الطبيعى الى الحالة السائلة ويمتلك قطاع البترول حصة تبلغ ٢٤٪ يتم سدادها من ارباح مشروع الاسالة دون تحمل اى اعباء لتوفير رأس المال.

وبذلك نحقق الاستفادة للجانب المصرى من تصدير الغاز بالاضافة الى الارباح المحققة من مصانع الاسالة ذاتها.

فادية عبد السلام

أود التعليق على ماقاله أ. محمد توفيق ممثل وزارة التضامن الاجتماعى حول المعايير التى تم الاسترشاد بها لتحديد الفئات الاكثر احتياجا والتى تتلخص فى مستوى استهلاك الكهرباء ،

والدخول والتأمينات وهى المعايير التى سيتم الاسترشاد بها فى عملية الاستهداف وان التقديرات تشير الى ان عددهم يصل الى ٣ مليون على مدار ٣ سنوات بالنسبة للفئات محدودة الدخل.

هنا اشير الى بعض التقديرات التى تبين ان عدد الفقراء فى مصر يصل الى ٣٥ مليون فرد على اعتبار ان الافراد الذين هم تحت خط الفقر يمثلون مانسبته ٥٠٪ أو ٤٩٪ وليس كما يوضح تقرير التنمية البشرية بان هذه النسبة هى ١٧-١٩٪ فأنا لن أقف عند هذه النقطة لكنى اشكك فى المعيار الخاص باستهلاك الكهرباء فهناك شقق كثيرة مغلقه فكيف يمكن الاعتماد على هذا المعيار لتحديد الفئات محدودة الدخل خاصة وان هناك مؤشرات حقيقية قد يمكن الاستعانه بها من خلال المستوصفات الخيرية - الجمعيات الشرعية - سجلات المدارس .. وخلافه.

درويش مصطفى جلال

يتم الاسترشاد بمستهلكى الشرايح الدنيا لاستهلاك الكهرباء ، وطبعا هؤلاء هم ممن يعتبرون محدودى الدخل.

فادية عبد السلام

شيء اخر ، اذا افترضنا جدلا ان الدعم سيتم الغاؤه ويتحول الى دعم نقدى وتطلق الاسعار لقوى السوق العرض والطلب ، فما هو رأى حضراتكم هل مشورع قانون حماية المستهلك سيكفل مع آليات الرقابة الحكومية الاخرى على الاسواق تحقيق حالة من الاستقرار فى هذه الاسعار؟

تساؤل آخر اليس من الارجح ان يكون من ضمن تداعيات الغاء الدعم العينى بهذا الشكل فى ظل اطلاق الاسعار مزيد من التضرر للطبقات الفقيرة ؟ هذا تساؤل يجعلنا نفكر كثيرا فى المقترحات المطروحة والحل الخاص بالغاء الدعم العينى لأن معظم الدراسات اكدت على ان الزيادات فى الاسعار ستلتهم قيم الدعم النقدى المتوقع الحصول عليه وشكرا.

طارق نوير

اذا سمحت لى د. فادية بالتعليق على ماقالته بالنسبة لمعيار استهلاك الكهرباء ، وجد انه طبقا لمعيار استهلاك ١٥٠ كيلو وات فأقل أن عدد الاسر يساوى حاملى البطاقات التموينية لذا قلنا ان مؤشر الاسر أو خصائص الاسر قد يكون احد المؤشرات الاسترشادية فى الاستهداف ويمكن العمل من خلال المتوسطات التقريبية وهى مجموعة من المؤشرات الدالة على حالة الاسرة وخصائص الاسرة

اضافة الى الدخل الذى لاتذكره الناس خوفا من الحسد.

النقطة الثانية التى اشارت اليها د. فادية ، نحن والتجارب والادبيات نشدد على أن الدعم النقدى يحقق رفاهية أكبر للمستهلكين ، لكن فى الدول النامية - ونحن منهم - الحديثة فى استخدام اقتصاديات السوق، وثقافتنا فيما يتعلق بآليات العرض والطلب لازالت قليلة فنحن نشدد ان الدعم النقدى لاينبغى اللجوء اليه الا بشرطين سابقين :

١- ضرورة ضبط الممارسات الاحتكارية داخل السوق بحيث تكون للحكومة قوة ردع لأى ارتفاع فى الاسعار غير مبررة ، وهكذا الدعم النقدى غالبا عندما يتم تفعيله يعمل له مايسمى indextion وهو ربط الدخل بمعدل التضخم ، اذا زادت الاسعار فان دخلى يزيد بنفس النسبة .

٢- ان يكون لدى استهداف قوى قبل تطبيق الدعم النقدى وشكرا.

محمد توفيق محمود

كنت احب تعقيبا على كلام الدكتورة فادية ، وأؤكد على ما ذكره د. طارق ان هذه مجموعة من المؤشرات للاسترشاد بها ، لكن العبرة فى النهاية تكون بالبحث الاجتماعى وهذا سيبرز الاسر التى تعتبر الأكثر احتياجا، وسيكون لكل اسرة بطاقة خاصة بها ، فهى ليست مجرد اخذ كل شرايح الحد الادنى وأود ان أؤكد ان كل ذلك خاضع للبحث الاجتماعى وشكرا.

فريد عبد المجيد صالح

تحدث بعض المشاركين عن التكلفة فى قطاع المياه ونفيد بأن تكلفة المتر المكعب من مياه الشرب تبلغ تكلفته من بين ٦٠ قرشا إلى ٨٠ قرشا ويباع للمستهلك بسعر ٢٥ قرشا ويباع بالمدن الجديدة بتكلفة ١٢٥ قرشا.

ونفيد بأن الهيئة العامة لمرفق مياه القاهرة الكبرى قد تحولت الى شركة تابعة للشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحى بالقرار الجمهورى رقم ١٣٥ لسنة ٢٠٠٤ وتغير المسمى الى شركة مياه الشرب بالقاهرة الكبرى .

وقد قامت الدولة مشكورة بالاتفاق مع الشركة القابضة للمياه والصرف الصحى باسقاط الديون على الشركات التابعة للشركة القابضة بحيث تقوم تلك الشركات باعمال التشغيل والصيانة على ان يقوم الجهاز التنفيذى للمياه والصرف الصحى بانشاء المشروعات الجديدة.

بالنسبة لبعض بنود التكلفة نذكر بعض الامثلة بعد تحويل الهيئة الى شركة ، يتم علاج

العاملين بالكامل على نفقة الشركة (كشف - علاج - عمليات) بالشركة وبموافقة التأمين الصحى بتقديم الرعاية الطبية للعاملين وأن الشركة غير مخاطبة بقوانين التأمين الصحى ومنذ مايقرب من عامين طلبت الهيئة العامة للتامين الصحى أن تقوم الشركة بعمل تصريح لعلاج العاملين ودفع ١٪ من اجور العاملين بالشركة تنفيذا للمادة ٧٢ من قانون التأمين الاجتماعى رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته بالاضافة الى ١٪ اخرى لابداء المشورة الفنية والمالية والدوائية وان هذا التصريح يجدد سنويا .

وقد قامت الشركة باستيفاء الاوراق الخاصة بالتصريح وتسليمه للهيئة العامة للتأمين الصحى مع الاستفسار عن رسم المشورة المطلوب وقدره ١٪ من أجور العاملين عن القانون الذى بموجبه تم فرض تلك المشورة من عدمه ، ولم يتم الرد من جانبهم على ذلك.

وردت خطابات من بعض مكاتب العمل تطلب سداد ٨ جنيهات على كل موظف بالمنشآت على ان يرسل شيك بذلك لصالح صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية والرياضية بوزارة القوى العاملة .

وصدرت فتوى مجلس الدولة بالنسبة لقطاع الكهرباء بعدم سداد تلك المبالغ نظرا لوجود نظام مماثل يطبق طرفهم.

وقد تم ارسال خطاب لوزارة القوى العاملة لمعاملة الشركة بالمثل نظرا لوجود نظام مماثل بالشركة ولم نفاد برد حتى الآن.

بالنسبة لمستحقات الشركة حاليا فلها مستحقات لدى جميع المصالح الحكومية وبعض شركات القطاع العام والشركة تعمل جاهدة للحصول على مستحقاتها من تلك القطاعات .

هذا بالاضافة الى ظاهرة سرقة المياه فى بعض القطاعات ومن الاهالى مما يحرم الشركة من مستحقاتها .

وفيما يتعلق بفاتورة المياه فهى تتكون من عدد ٢ فاتورة : فاتورة مياه وفاتورة صرف صحى، وبالتالى يتبين ان الفاتورة كبيرة فى مبالغها نظرا لقيام الشركة بتحصيل مستحقات الصرف الصحى.

مع العلم بان الزيادة فى تعريفة المياه متدرجة وتراعى دائما البعد الاجتماعى

عبد الفتاح الجبالى

بالمختصر المفيد، الفكرة الاساسية ان اى سياسة للدعم هى دعم الفقراء، وبالتالى الفكرة الاساسية التى حاولنا ان نلمسها بشكل أو بآخر من هم الفقراء؟ لابد ان اى دراسة للدعم تتناول

الفكرة بالشكل الاساسى.

القضية الثانية ونحن نقترح سياسة لابد ان نقيم السياسة الحالية من حيث مزاياها ومن حيث مشاكلها وبالتالى نبحث عن سياسة بديلة فى هذا الموضوع.

الاطار العام الذى ينظم العملية هو الاطار التنموى، لأن هدفنا ليس الاستمرار فى دعم الفقراء، لكن هدفنا زيادة مقدرة الفقراء على الكسب بحيث يستطيعون الحصول على دخول وبالتالى يخرجون من دائرة الفقر هذا هو الهدف الاستراتيجى من وجهة نظرى الذى اسهب د. طارق فى شرح الاستراتنيجية المعنية لعلاج مشكلة الفقر بشكل عام .

طبعا معظم الدراسات اكدت ان هناك خللا فى الدعم بشكل اساسى فى وصوله الى مستحقيه، بمعنى من حيث التوزيع الجغرافى النسب الغالبة تذهب منه للمناطق الحضرية وليس الريف ، المناطق الغنية وليست المناطق الفقيرة وبالتالى هناك فى الحقيقة خلل حتى فى الوضع الحالى بالنسبة لموضوع الدعم وهذه كلها عناوين سريعه لأن الوقت أزف.

بالتأكيد كل دراسات البنك الدولى اخيرا عن الفقرا دعم رغيف الخبز وهو من الادوات الاكثر فاعلية فى موضوع الفقر بشكل اساسى ، وربما اشار البعض الى ان دعم زيت الطعام من أسوأ الادوات المستخدمة ، ولكن عمليا لم يقل أحد نلغى الدعم عن رغيف الخبز ، بالعكس الفكرة كيف تستطيع توفير امكانيات لدعمه بحيث يخرج رغيفا قابلا للاستخدام الآدمى .

كل ذلك ينقل للموضوع الاساسى وهو النظام الحالى والمبنى على نظام دعم سلعى ، وميزة الدعم السلعى أنه يوفر السلعة للافراد مع وجود آلية معنية للتحكم فى الاسعار تضمن حدا أدنى من الأمن الغذائى للفقراء ، إذا صح التعبير وتجاوز عن الفكرة التى طرحها د. سمير.

إنما لدينا مشاكل عديدة فى الواقع الموجود فى المجتمع المصرى :

١- ان الدعم يصل للجميع مستحقين وغير مستحقين

٢- سوء استخدام السلع المدعمه وزيادة الاستهلاك من هذه السلع بشكل كبير.

٣- عدم وجود حرية للافراد للاختيار بين السلع الاستهلاكية بمعنى اجبار المستهلك على نمط استهلاكى معين قد يتلاءم أو لايتلاءم مع استهلاكه ، فى المناطق البحرية المشاطئة للبحار يستهلكوا الارز كثيرا ، فى المناطق الاخرى المكرونه اكثر ، وبالتالى ما عرضه د. طارق بشكل تفصيلى فيما

يتعلق بأنماط الاستهلاك يجعلنا لانوافق على ماقاله د. محمود عبد الحى ، د. فادية عبد السلام فيما يتعلق باختيار سلع معينه وخلافه.

٤- تشوهات الاسعار فى السوق وخلق مزيد من الفسادوخلافه مثل السوق السوداء واشياء بهذا الشكل وهذا يخلق فسادا ، م.عبد الله ذكر اشياء خاصه بانبوبة البوتاجاز وخلافه ، نعم لازالت تكلفتها على الدولة ٣٥ جنيها ونبيعها للمستهلك بسعر ٢,٥ جنيه ، لكن ماهو السعر الذى يدفعه المستهلك للانبوبة ؟ هذه هى القضية وهى غاية فى الاهمية.

٥- من هنا فان هذه المشكلات جعلت البعض يتكلم ويفكر فى تطبيق الدعم النقدى ، فميزة الدعم النقدى انه يصل مباشرة لمستحقيه ، تختفى السوق السوداء ، تنتفى ازدواجية الاسعار ، تضمن آلية السوق ، تضمن ترشيد الاستهلاك ، انما هذه ليست بالبساطة والسهولة التى تطرح بها .

٦- فالدعم النقدى له مشكلات عديدة وكل هذه عناوين - مشكلة تحديد الفئات المستحقه وكيفية الوصول اليها ، مشكلة ارتفاع معدلات التضخم لتوفر النقود لدى افراد - كما يقول الاقتصاد- لديهم ميل للانفاق بشكل كبير ، مشكلة ان هذه الآلية قد لا تصلح فى الخدمات العامة كالنقل ، المياه ، الكهرباء ، الطرق ، التليفونات ، مشكلة رابعة وهى الارتفاع المستمر فى الاسعار قد يؤدى الى قفزة كبيرة فى اموال الدعم المخصص اكبر من الدعم السلعى الموجود ، وبالتالى طالما لدى التحديات التى تجعلنى لا استطيع الوصول الى المستفيدين فى مجتمع فيه ٤٠٪ فى ال Informal sector بالتالى هذه مسألة ليس من السهولة التعامل معها ، فمن الممكن نرصد ونتكلم عن ٦٠٪ من المجتمع لكن خارج هذا الرصد هناك ٤٠٪ (فى القطاع غير الرسمى)، وهذه مسألة مهمة جدا.

رأيى بالنسبة لاصلاح النظام الحالى ، اذا قلنا بالمعنى الواسع للتنمية على المستوى الابعد كما قلت من قبل ، والدكتور طارق شرح ، أنه ليس من الضرورى ان يكون هناك نظام موحد للدعم ، اما دعم نقدى واما دعم سلعى ، فهناك تطبيق بعض النظم ، بعض السلع ، بعض الخدمات يصلح لها نظام سلعى وبعضها يصلح لها نظام نقدى ، المهم فى الآلية التى يمكن استخدامها .

اذا تكلمنا عن الهيئة القومية لسكك حديد مصر التى تدعم تذاكر السفر بشكل كبير جدا ، وبالتالى الخدمة سيئة جدا ، الخط الوحيد الذى يغطى تكاليفه هو مايسمى الخط التوريبى بالرغم من ان سعر تذكرته ٣٦ جنيها واذا اشتغل اقتصاديا سيصل سعر التذكره الى ٦٥ جنيه .

وبصفة عامة اذا عملت Holding Company (شركة قابضة) وكل ماتريد الدولة عمله تعمله عبر الاداه الوسيطة هذه، بحيث تنتج السلعة بطريقة معينة لاننا نكتشف ان معظم ركاب السكك الحديدية يركبون بتخفيضات ، قوات مسلحة ، شرطة ، صرافة ، البيت الفنى للمسرح ، وزارة الثقافة ، الطلبة ، قطاع الاعمال ، ونكتشف ان هناك كارثة ان ٥٪ من ركاب السكك الحديدية يدفعون ٤٥٪ من ايراداتها فالكل يأخذ تخفيضات.

فالفكرة الاساسية أن بعض الآليات يمكن استخدامها فى بعض وسائل الدعم ، وبعضها يمكن استخدام آليات اخرى، لكن فكرة أبيض وأسود غير سليمه ولدى بيان تفصيلى ما هى الخدمات وكيفية حل مشكلة الدعم.

ممدوح الشرقاوى

أود ان اضيف ان المقصود بصيانة الاجهزة التى تتضمنها فاتورة الاستهلاك هو صيانة الاجهزة المنزلية ، ومما لاشك فيه ان هذه الصيانة ذات اهمية بالغة الا انه من الضرورة ان يتم تقنينها بالتعاقد بين شركة الغاز والمستهلك وبحيث يتم توضيح حقوق والتزامات كل طرف تجاه الطرف الآخر.

كما انه لايجوز مقارنة استهلاك الغاز برخص السيارات والاشتراكات السنوية للتليفونات والتى لاترتبط بالاستهلاك الفعلى حيث إن رخص السيارات والاشتراكات السنوية للتليفونات تتم بطريقة مقننة.

وأود التأكيد على ضرورة أن تتصف جميع البيانات التى تتضمنها فاتورة استهلاك الغاز بالشفافية الكاملة وأن تتم بطريقة مقننه.

عبد الفتاح ناصف

لايختلف إثنان على ضرورة السرعة فى إتخاذ الاجراءات اللازمة لتقنين اية تكاليف يدفعها المستهلك ، اذا كان ذلك لم يتم حتى الآن.

وأخيرا أحب أن أعبر عن سعادتى بأن كل من طلب المداخلة حصل عليها ، وفى النهاية اشكر حضراتكم جميعا على تشريفكم دائرة الحوار ومساهماتكم القيمة فيها ، وأتمنى أن نراكم فى دوائر حوار اخرى.